المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر

ايمان محمد أحمد*

مقدمة

تخطو مصر على عتبات الألفية الثالثة للعالم بمشروعات عملاقة تبشر بالخير لمصر ، وتتمثل هذه المشروعات فى تنمية (جنوب الوادى - شبه جزيرة سيناء - ساحل البحر الأحمر - شرق التفريعة بور سعيد - خليج السويس) بهدف إنشاء صناعات مصرية المولد عالمية الأسواق تحتل مكانة متقدمة وراسخة فى الأسواق العالمية .

وتمثل تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار هدفا أساسيا تعمل الحكومة على تحقيقه وتعد منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد جزءا من إستراتيجية قومية تهدف إلى إنشاء قطب اقتصادى متكامل وذلك لموقعهما الإستراتيجى بين الشرق والغرب متمثلا فى وجود قناة السويس وأيضا موقعهما الإستراتيجى الذى يربط بين أسواق الإنتاج فى أوروبا وأمريكا وأسواق الاستهلاك فى الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلى :

- تحديد ماهية وأهداف المناطق الحرة والمناطق الصناعية
- عرض لخبرات أهم الدول التى حققت بعض اهداف المناطق الحرة والمناطق الصناعية.
- جذب الاستثمارات وظاهرة عدم التأكد فى الاقتصاد المصرى

* د.ايمان محمد احمد- خبير اقتصادى .

- دراسة وتحليل للوضع الراهن للمناطق الحرة والمناطق ذات الطبيعة الخاصة فى مصر

ومن ثم تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام كل قسم منها ينصب على موضوع من موضوعات هذه الأهداف .

١ - ماهية وأهداف المناطق الحرة والصناعية

١-١ ماهية المناطق الحرة والصناعية

تهدف هذه المناطق إلى جذب الاستثمارات الأجنبية (وبصفة خاصة المستثمرين الذين لديهم القدرة على الدخول فى الأسواق العالمية)، ونقل التكنولوجيا (الفنية والإدارية) ، وخلق وظائف جديدة وزيادة فى الوظائف التقليدية . وقد ارتبطت هذه المناطق بعدة أشكال منها مناطق التجارة الحرة، والمناطق ذات التوجه التصديرى ، والمناطق الاقتصادية الخاصة ، والمناطق الصناعية الحرة .وذلك حسب الهدف منها ودورها فى التنمية الاقتصادية ، وقد تعددت التعاريف الخاصة بتحديد ماهية هذه المناطق كما يلى :

تعريف منظمة : (UNIDO) هى مناطق صغيرة نسبيا ومتفرقة جغرافيا داخل الدولة، وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء صناعات تصديرية من خلال سياسات خاصة محفزة للاستثمار.

تعريف منظمة : (UNCTAD) هى مناطق فى شكل جيوب وغالبا ما تتوطن هذه المناطق بالقرب من ميناء أو مطار دولى . ويتم تصدير إنتاج هذه المناطق للخارج ، ولا يخضع استيراد المواد الخام، المنتجات الوسيطة، والآلات والمعدات التى تحتاجها صناعات هذه المناطق لرسوم جمركية .

تعريف منظمة العمل الدولية(ILO) هى مناطق تهدف إلى جذب الشركات الأجنبية للإنتاج من أجل التصدير ، وذلك من خلال الاستفادة من بعض الحوافز المالية والنقدية .

تعريف البنك الدولى : (WORLD BANK) هى مناطق تقام على مساحات من ١٠ إلى ٣٠٠ هتكار مخصصة للصناعات التصديرية ، وتعمل هذه الصناعات من خلال سياسات وبيئة تتميز بالحرية والشفافية[١].

وهناك ما يعرف باسم المناطق المصرفية الحرة ، وقد تم التوسع فيها فى السبعينات والثمانينات

فى بعض الدول ، وسرعان ما تحولت إلى مراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة والبهاما .

أيضا هناك ما يعرف بمناطق المشروعات الحرة ، التى تهدف إلى تشجيع المستثمرين المحليين وليس الأجانب، وغالبا ما تركز على تنمية مناطق اقل نموا فى الدولة . وتشتمل على مشروعات صناعية وتجارية وعقارية ، وتشجع الدولة هذه المشروعات من خلال حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية، مع تسهيل فى الإجراءات وقد ظهرت هذه المناطق فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لمناطق الباب المفتوح ، والتى تهدف إلى تشجيع التصدير ، فهذه لايقتصر تأثيرها على منطقة محددة بل يمتد ليشمل نطاق أوسع من إقليم الدولة المعنية ومثال ذلك منطقة الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك[٢].

١-٢ أهداف المناطق الحرة والصناعية

تتنوع الأهداف التى ترغبها الدولة من إنشاء هذه المناطق والتى يمكن إيجازها فيما يلى :

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية
- نقل التكنولوجيا الفنية والاجنبية
- الربط بين المناطق الصناعية وقطاعات الاقتصاد القومى الاخرى
- جذب الاستثمارات الاجنبيه
- خلق فرص عمل وتغير فى هيكل الوظائف

٢- عرض لخبرات أهم الدول التى حققت بعض اهداف المناطق الحرة والمناطق الصناعية.

نستعرض فيما يلى بعض خبرات الدول التى حققت بعض اهداف المناطق الحرة والمناطق الصناعية:

٢-١ زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية

وذلك من خلال زيادة الصادرات، ويوضح الجدول رقم (١) تطور حصيلة العملات الأجنبية للمناطق الحرة فى بعض الدول خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) .

جدول رقم (١)

تطور حصيلة العملات الأجنبية لبعض المناطق الحرة

مليون دولار

الدول	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
تايوان	٢٤٠٣	٣١٧٤	٣٧٦٦	٣٩٠٦	٣٥٢٥
ماليزيا	١٥٧٨	١٧١٢	١٧٩٢	١٨٣٤	-
الفلبين	٢٧٨	٣٩٧	٤٣١	٤٤٤	٥٨٠
دومنيكان	٢٤٦	٣٢٥	٥١٧	٦٩٢	-
اندونيسيا	٤١	٩١	١٤٧	٢٢٢	-
سريلانكا	-	-	٢٥٧	٢٨٢	٢٩١

Source : World Bank , " Export Processing Zones " , Policy and Research Series ,No. 20 , P. 31 , June 1991.

وكما يظهر من الجدول إن حصيلة العملات الأجنبية للمناطق الحرة لكل من تايوان ، ماليزيا ، الفلبين ، دومنيكان ، إندونيسيا ، سريلانكا قد حققت معدل نمو متوسط بلغ ١٠,١٪ ، ٥,١٪ ٦,٤٪ ، ٧٥,٦٪ ، ٤١,٢٪ ، ٢٠,٢٪ على التوالى خلال الفترة ١٩٨٦- ١٩٩٠ .

٢-٢ نقل التكنولوجيا (الفنية و الإدارية)

يتوقف نقل التكنولوجيا وبصفة خاصة الفنية على نوعية الصناعة ، فمثلا الصناعات التى تتميز بالتكنولوجيا البسيطة مثل الملابس والأحذية غالبا ما يسمح بنقلها ، إلا أن الجانب الأعظم من هذه التكنولوجيا الذى تستفيد منه البلد المضيف هو تكنولوجيا الإدارة والعمليات التنظيمية ، أما الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة ، يكون نقل التكنولوجيا الخاصة بها محدودا للغاية

٢-٣ الربط بين المناطق الصناعية الحرة وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى

من المتوقع من الأنشطة الإنتاجية التى تتوطن فى هذه المناطق أن تخلق روابط بينها وبين باقي الاقتصاد ، وهناك نوعين من الروابط ، روابط فى شكل استخدام المدخلات المحلية ، وروابط في شكل تعاقدات من الباطن مع الشركات المحلية الأخرى فى الاقتصاد . وكما يظهر من الجدول رقم(٢) أن بعض هذه المناطق استخدمت مدخلات محلية بنسبة عالية كما حدث فى كوريا ، تايوان ، ماليزيا ،

جدول رقم (٢)

نسبة المستلزمات المحلية والتعاقدات من الباطن بين هذه المناطق والاقتصاد المحلي

الدول	المنطقة الصناعية	الصناعة					التعاقدات المحلية من الباطن
			السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	
ماليزيا	بتننج	كلها	١٩٧٦	٠,٢	١٩٨٧	١٧,٧	محدودة جدا
كوريا	ماسان	كلها	١٩٧١	٣,٣	١٩٨٥	٣٢,٥	عالية جدا
تايوان	جميعها	كلها	١٩٦٧	٢,١	١٩٧٩	٢٨,٣	
سريلانكا	جميعها	كلها		صفر	١٩٩٧	٣,٨	لاوجود لها
الصين	يوجى	كلها	١٩٨٢	محدودة			

Source : Zafiris Tzannatos& Takayoshi Kusago ,. Op. Cit., p. 9 .

بينما تعد هذه النسبة منخفضة فى كل من سريلانكا والصين . أما بالنسبة للتعاقدات مع المنشآت الإنتاجية داخل الاقتصاد المحلى فكانت محدودة جدا فى ماليزيا وغير موجودة بالصين ، بينما كان لها دورا كبيرا في كوريا ، حيث تم إنشاء مجموعة من المنشآت خارج هذه المناطق تسمح للمنشآت داخل هذه المناطق باستخدام إنتاجها كمستلزمات فى إنتاجها للتصدير ، وقد بدأت هذه العلاقة بنسبة ٣٠٪ من إجمالى الإنتاج ثم وصلت إلى ٦٠٪ . هذه العلاقات بين المنشآت فى المناطق الحرة والمنشآت داخل الاقتصاد المحلى خلقت نوعا من التحفز للأخيرة للإنتاج بمستوي جودة وأسعار تتناسب مع المستويات العالمية[٣]. كما حدث نقل آخر للتكنولوجيا من هذه المناطق إلى الاقتصاد من خلال الدورات التدريبية والبعثات . وقد أنشئت فى بعض هذه المناطق معاهد متخصصة لتحسين قدرات ومهارات العاملين كما حدث في الصين ، وفى تايوان تقام برامج تدريبية مشتركة بين هذه المناطق وبين بعض المعاهد والكليات الصناعية يتم فيها أعداد وتحديث وتطوير برامج دراسية وتدريبية خاصة لتحسين مهارات العاملين .

٢-٤ جذب الاستثمارات الأجنبية

تقوم سياسة الاستثمار فى هذه المناطق علي جذب رؤوس الأموال وبصفة خاصة الأجنبية منها, وتختلف نسب وأنواع المستثمرين باختلاف الدولة محل الاستثمار ويظهر الجدول رقم (٣) نسب الاستثمار للدول المستثمرة فى هذه المناطق.

جدول رقم (٣)

نسب الاستثمار للدول المستثمرة في هذه المناطق

أهم المستثمرين	ماليزيا	كوريا	الفلبين	موريشيوس
	١٩٩٠.	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٨٤
محليين	١٤,٢	٢٧,٢	١٢,٦	٤٣
اليابان	٣٦,٦	٦٨,٩	٢٢,٢	-
الولايات المتحدة	١٧,٧	٠,٧	٣٥,٦	٢,٣
اوربا الغربية	١٢,٦	-	٥,٥	١١,٢
الدول الصناعية الجديدة	١٥,٨	-	٢٨,٣	٣٨
اخرى	٣,١	٣,١	٥,٨	٥,٥
إجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source : Zafiris Tzannatos& Takayoshi Kusago ,. Ibid ., p.5 .

ويلاحظ أن الاستثمارات اليابانية تلعب دورا أساسيا في المناطق الصناعية الحرة فى دول آسيا مثل ماليزيا وكوريا والفليبين ، أما عن دور الاستثمار المحلي فقد تفاوت من دولة لأخرى حيث حقق نسبة عالية فى كل من مورشيوس وكوريا . كما كان لاستثمارات الدول الصناعية الجديدة دورا هاما فى بعض هذه المناطق مثل موريشيوس، ودلالة هذه السمة الجديدة هو تحول اقتصاديات هذه البلاد الصناعية من كونها اقتصاديات كثيفة للعمالة إلى اقتصاديات كثيفة لرأس المال . أما بالنسبة للصناعات التى تتركز فيها الاستثمارات ، فقد تركزت الاستثمارات اليابانية فى الإلكترونيات والمنسوجات فى كل من كوريا وماليزيا، أما الاستثمارات الأمريكية فقد تركزت فى صناعة الإلكترونيات .

٢-٥ خلق فرص عمل وتغير فى هيكل الوظائف

يعتبر من أهم أهداف هذه المناطق خلق فرص عمل غير تقليدية وامتصاص بعض من العمالة الزائدة . إلا انه يمكن القول أن هذه المناطق قد أسهمت فى امتصاص العمالة غير الماهرة ، غير أن دورها فى تخفيف مشكلة البطالة بتعقيداتها مازال محل بحث . ويبين الجدول رقم (٤) تطور التغييرات التى طرأت على هيكل العمالة فى أحد المناطق الصناعية ذات التوجه التصديرى فى ماليزيا كما يلى:

جدول رقم (٤) تطور التغير فى هيكل التركيب الوظيفى فى ماليزيا

هيكل الوظائف	التغير فى هيكل التركيب الوظيفى فى ماليزيا		هيكل قطاع الصناعة فى باقى الاقتصاد
	١٩٧٧	١٩٩٠	١٩٩٠
وظائف ادارية وحرفية	١	٤,٧	٤
وظائف كتابية	٥,٤	٨,١	٧
وظائف اشرافية وعمال مهرة	١٢,٦	٢٠,٣	٣٧
عمالة شبه ماهرة وغير ماهرة	٨١	٦٧	٥٢

Source : Sivalingan,G. "The Economic and Social Impact of Export Processing Zones :The Case of Malaysia",Multinational Enterprises Program No. 66,Geneva.ILO, 1994 , Peter G. "Korea,s Masan Free Export Zone : Benefits and Costs" The Developing Economies 1984 . "Malaysia's Industrial Enclaves :Benefits and Costs"The Developing Economies 1987 "Export Processing Strategies" New York , 1990.

ويظهر من الجدول حدوث زيادة فى نسب العمالة الماهرة والمشرفين، بينما حدث انخفاض نسبى فى العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة ، وهذا يعكس سمة هذه المناطق فى الاعتماد على العمالة الماهرة، وأيضا يعكس هذا التغيير اتجاه الصناعة فى كثير من الأحوال من الصناعة كثيفة العمالة إلى الصناعة كثيفة رأس المال .

جدول رقم (٥) تطور هيكل العمالة في بعض المناطق الحرة موزعة حسب الصناعات

الانشطة الاقتصادية	كوريا		الصين		ماليزيا		سريلانكا		موريشنوس	
	١٩٧٣	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٧٩	١٩٩٠	١٩٨١	١٩٩٢	١٩٨٤	١٩٩٤
الكيماويات	–	–	٣,٣	٦,٩	–	٠,٥	–	–	–	–
الالكترونيات	٥٩,١	٦١,٩	٥٧,١	٣١	٧٤,٨	٦٤,٨	٢	٣	–	٠,٥
الغذاء	–	–	٤,٩	٢,٦	٠,٤	٠,٨	٤,٥	٢,٥	صفر	١,٧
الاحذية	٩,٧	١٢,٤	–	–	–	–	–	٢,٩	١,١	١,٥
المنسوجات	١٠,٦	٢,٧	٩,٩	١٥,٦	١٤,٣	١١	٩٠	٥٥,٦	٨٢,٨	٨٨,٩
المجوهرات	–	–	–	–	–	–	–	٢,٩	٢,١	١,٥
الالات	٤	١,٦	٦,٢	٦,١	١,٨	١,٥	–	–	–	–
معدنية	٤	٣,٣	١,٩	٤,٣	–	٠,٢	–	١,٤	–	–
غير معدنة	٩	٠,٧	٣,٩	٢	–	٠,١	–	٣,٩	–	–
الالات دقيقة	صفر	١٣,٧	صفر	١,٢	٣,٧	٩,٤	–	–	١,٢	٠,٥
مطاط وجلود	–	–	–	–	٢,٦	١,٣	١,٣	٨,٩	–	–
اخرى	٦,٣	٣,٧	١٢,٨	٣٠,٣	٢,٤	١٠,٤	٢,٢	١٨,٩	١٢,٨	٥,٤
إجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١٣ Source : Zafiris Tzannatos& Takayoshi Kusago ., op. Cit., p.8 .

ويبين الجدول رقم (٥) التغيير الذي طرأ على هيكل العمالة موزعة حسب الصناعات، وكما يظهر من الجدول إن العمالة تركزت فى صناعات الإلكترونيات والآلات الدقيقة والأحذية فى كوريا، أما فى الصين فقد تركزت فى الإلكترونيات والمنسوجات، وفى ماليزيا تركزت العمالة فى الإلكترونيات و المنسوجات والآلات الدقيقة، إما فى سريلانكا فكانت فى المنسوجات والمطاط والجلود، واخيرا تركزت العمالة فى موريشيوس فى المنسوجات .

٢-٦ أهم سمات المناطق الحرة

يتميز دور هذه المناطق فى تهيئة الاقتصاد للدخول فى الأسواق العالمية، إما من خلال إجراء إصلاحات داخلية فى الاقتصاد قبل إنشاء هذه المناطق، أو الاعتماد على هذه المناطق كأداة لدخول هذا الاقتصاد فى الأسواق العالمية ، ومع نجاح هذه المناطق يأخذ دورها فى التناقص مع الوقت حيث تتنامى القوة الذاتية للاقتصاد في توجهاته الخارجية، وتبقى قيمة هذه المناطق الحرة فى كونها مناطق للإنتاج الصناعى المتميز . وتشترك هذه المناطق فى مجموعة الخصائص التى تهدف إلى توفير مناخ لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال والتى تتمثل فيا يلى :

× التمتع باستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بتيسيرات فى الرسوم الجمركية تشمل : تخفيضها (منطقة جبل على) ، أو إعفاء من كل الرسوم الجمركية،(منطقة مارسين ومنطقة جيت واى) ، أو إعفاء من رسوم الواردات على الآلات والمواد الخام المستخدمة فى الإنتاج، (منطقة تشيزى)، أو إعفاء من الرسوم على واردات المواد الخام، والمعدات وبنود الاستهلاك الأخرى الداخلية في المنطقة الاقتصادية (وسيرد ذكر الدول التى تنتمى اليها هذه المناطق تباعاً)

× السماح بإعفاءات ضريبية لفترات زمنية ، أو بشكل دائم ، كما يتضح من الأمثلة التالية : منطقة جبل على (إعفاء ضريبى لمدة ١٥ سنة) ومنطقة مارسين، (إعفاء من كل الضرائب) ومنطقة جيت واى، (إعفاء ضريبى لمدة ٨ سنوات ، ثم تخفيض فى الضرائب) ، ومنطقة تشيزي (تخفيض ضريبى بمعدل ١٥٪ ، إعفاء من الضرائب المحلية) .

× السماح بالملكية للشركات الأجنبية التى ترغب فى مزاولة النشاط فى هذه المناطق، مع إعطائها حق تحويل الأرباح للخارج واستعادة رأس المال دون أى قيود كما يتضح من الأمثلة التالية : منطقة جبل على (ليس هناك قيود على الاستثمار الأجنبى) ومنطقة مارسين(تطبيق القوانين

المحلية) ومنطقة جيت واي (يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأراضى) ومنطقة تشيزي (تطبيق القوانين المحلية).

× سهولة وشفافية وبساطة الإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات والحاق العمالة واي إجراءات أخرى تتعلق بمزوالة العمل في هذه المناطق كما يتضح من الأمثلة التالية : منطقة جبل علي (ليس هناك قيود علي العمالة الأجنبية) ومنطقة جيت واى (السماح بالعمالة الأجنبية الفنية والخبراء) ومنطقة تشيزي (العمالة الأجنبية تعامل معاملة المواطنين الصينين).[٤]

٢-٧ بعض عوامل نجاح المناطق الحرة

تتزايد فرص نجاح هذه المناطق كلما تميزت الدولة المضيفة بوجود استقرار اقتصادى وسياسى واجتماعى، تبرزه سياسات مالية ونقدية ثابتة وقوية وتتميز بالشفافية، وأيضا وجود قوانين وتشريعات دقيقة وواضحة وسهلة فى التطبيق وذلك فيما يتعلق بالملكية الخاصة و الاستثمار، بحيث ينتج فوائد تعود على كل من الدولة المضيفة والمستثمرين . وتتمثل أهم العوامل التى تجذب المستثمرين فيما يلى :

وجود بنية أساسية قوية ومتطورة

يمثل وجود بنية أساسية مناسبة مع احتياجات المنشآت التى سوف تتواجد فى هذه المناطق أحد العوامل الهامة لنجاحها ، ولايشترط تقديم أى دعم لهذه المرافق ، إذ انه وجد فى كثير من الأحوال أن هذا الدعم قد نتج عنه عدم الترشيد فى استهلاكها وزاد من نسب الإهدار فيها مما عاد بالخسارة على البلد المضيف . ورغم أهمية البنية الأساسية لاداء المناطق الصناعية ، إلا انه لابد أن يكون إمداد هذه المناطق مرتبط بمرحلية التنفيذ وبمعدلات الطلب على الاستثمار فيها ، حيث أظهرت بعض الدراسات انه فى اغلب الحالات كانت معدلات إنشاء المرافق والبنية الأساسية اعلى من معدلات الطلب على هذه المناطق ، مما تعذر معه استرداد التكاليف التى تم صرفها على هذه المرافق . وعامة يوصى البنك الدولى بمرحلية التنفيذ وان ترتبط كل مرحلة بمعدلات الاشغال مع كفاءة المرافق ، كما يوصى أن يكون استرجاع نفقات إنشاء المرافق فى هذه المناطق أحد الأهداف الرئيسية للهيئة المسئولة عن إنشاء وادارة المنطقة .

الموقع

يعتبر الموقع ذو دلالة هامة فى نجاح هذه المناطق . وعادة ما ينصح أن تكون هذه المناطق على بعد لا يزيد عن ساعة من المطار أو الميناء ، وان تتوافر شبكة جيدة من الطرق تسمح للوصول إليها بسهولة ، أيضا من المستحسن أن تكون المنطقة قريبة من المناطق السكنية حتى يكون من السهل توفير العمالة بأجور ملائمة ، و من الضرورى إذا كان هناك توطن للعمالة فى هذه المناطق أن تتوافر مدارس وخدمات صحية . وقد أوضحت بعض الدراسات التى أجريت على المناطق الصناعية أن نجاحها غالبا ما يكون محدودا ، إذا أنشئت المنطقة فى مكان ناء وخاصة إذا كان الغرض من قيامها هو تنمية هذا المكان .

أهمية التسويق والترويج

إن أحد الأهداف الهامة والأساسية للجهة المسئولة عن إدارة المنطقة هو وضع سياسة ترويج وتسويق متطورة وواضحة للمنطقة وتسهيلاتها ، ويمكن الاستعانة فى هذه الحالة بالشركات العالمية المتخصصة مع الشركات المحلية التى لها قدرات فى هذا المجال . ويعتقد البعض انه ما لم تنجح إدارة المنطقة فى جذب المستثمرين إليها ، فان كافة الجهود الأخرى لن تؤدى فى النهاية إلى إنجاح وتفعيل دور هذه المنطقة.

إدارة المناطق الصناعية

من المعلوم أن المناطق الصناعية الحرة فى آسيا تدار جميعها من خلال ما يطلق عليه قطاع أعمال، وهذه المناطق هى من أنجح المناطق على مستوى العالم من حيث أدائها ، ويعود نجاح هذه المناطق إلى نظام الإدارة المتبع فيها والذى يقوم على ما يلى :

- يتمتع نظام الإدارة فيها بقدر كبير من المرونة التى تشبه إلى حد كبير القطاع الخاص فى إدارة منشأته ، مع اعتبار تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسى

- التدريب الدائم على نظم الإدارة الحديثة والوعى بطرق و أساليب الإدارة المتقدمة ، وكانت تايوان صاحبة الفضل فى انتشارها فى سائر الدول الأسيوية .

- توفير العمالة بأجور رخيصة خاصة فى المراحل الأولى مع الاهتمام بتدريبها بشكل مستمر .

- ورغم أن إدارة المناطق الصناعية فى موريشيوس هى مهمة القطاع العام ، فان الاختيار الكفء للقائمين على العمل والإدارة ، بالإضافة إلى قيام الغرف التجارية بدور الوسيط بين الإدارة والمنطقة الصناعية وبين المستثمرين ، تعتبر من العوامل التى ساعدت على تحقيق هذا النجاح . وتختلف إدارة هذه المناطق فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث انه هناك اتجاه متزايد نحو الإدارة الخاصة (٥)

٢-٨ أنواع الصناعات فى بعض المناطق الحرة

غالبا ما تعتمد الصناعات التى تقام فى هذه المناطق على الصناعات كثيفة العمالة ، ويظهر الجدول رقم (٦) توزيع الاستثمارات على الصناعات فى هذه المناطق :

جدول رقم (٦)

نسب توزيع الاستثمارات علي الصناعات في بعض المناطق الحرة

الصناعات	المناطق الصناعية الحرة			
	كوريا (ماسان)	تايوان	الصين(شينزى)	تايلاند
	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩١
الكيماويات	-	٣,٦	١١,٥	١١,١
الالكترونيات	٦٥,٧	٥٦,٥	٤٧	١٧,٧
الغذاء	-	-	٥,٢	٦,٧
الاحذية	٣	-	-	-
المنسوجات والملابس	٢,٦	١٢,٣	٩,١	١٧,٧
الحقائب	-	-	-	١٥,٦
المجوهرات	-	-	-	١٥,٦
الالات ومعدات	١,٦	٨,٨	٧,٧	-
صناعات غير معدنية	٠,٤	٤,٣	٢,٩	-
صناعات دقيقة	١٢,٣	٢,١	٠,٣	-
صناعات معدنية	١١	٩,٢٢٢	٤,٢	-
اخرى	٣,٤	٣,٣	١٢,١	١٥,٦
إجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source : Zafiris Tzannatos& Takayoshi Kusago ., Op. Cit., p. 6.

ويبين الجدول أن أهم الصناعات آلتى تركزت فيها الاستثمارات هى الإلكترونيات . وقد حدث تغير فى نمط الصناعات فى بعض هذه المناطق من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة رأس المال كما حدث فى الصين وكوريا .

٢-٩ التأثير الاقتصادى للمناطق الحرة على الاقتصاد القومى

يكتنف تقييم الأثر الاقتصادى للمناطق ذات الطبيعة الخاصة بعض الصعوبات ، مثل صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات ،إلا إن ذلك لم يمنع البعض من الوصول إلى بعض الطرق ذات الصيغة العامة التى يمكن أن تكون مرشدا لتقييم هذه المناطق مثل منهج الأعباء والفوائد مع إجراء بعض التعديلات عليه . وتعتمد طريقة التقييم على فكرة تقييم الاقتصاد أولا على أساس وجود هذه المناطق فيه ، ثم على أساس عدم وجود هذه المناطق فيه . وتتمثل أهم الفوائد التى تعود على هذا الاقتصاد فى زيادة فرص العمل ، زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال زيادة الصادرات، تعظيم استخدام المواد الخام المحلية، والموارد المالية الناتجة من الشركات العاملة فى هذه المناطق ,وزيادة الروابط بين الشركات القائمة فى هذه المناطق والشركات فى باقى الاقتصاد . أما الأعباء فقد تمثلت فى تكاليف الصيانة والنواحى الادارية . وقد تم تطبيق هذا المنهج على ثلاث مناطق صناعية فى شرق وجنوب آسيا خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٨٢ وقد أظهرت هذه الدراسة ما يلى :

جدول رقم (٧)

تحليل الأعباء والفوائد لبعض المناطق الصناعية الحرة

البيان	الفلبين(باتان)	كوريا(ماسان)	ماليزيا(بينانج)
الفائدة العامة التى عادت من هذه المناطق على الاقتصاد	سلبى	ايجابى	ايجابى
تكاليف البنية الاساسية	عالية	متوسطة	منخفضة
متحصلات العملة الاجنبية	تزايد بمعدل ثابت	عالية	عالية
ايرادات الضرائب	منخفضة	منخفضة	محدودة
الموردين المحليين	محدودة جدا	متزايدة	محدودة جدا
فرص العمل	عالية	متوسطة	عالية

Source : War , Peter G., Op. Cit., p. 18.

يظهر من الجدول أن تحليل الفوائد والأعباء الناتجة من بعض المناطق الصناعية الحرة قد اختلف من منطقة لأخرى ، فمثلا بالنسبة لمنطقة باثان فى الفلبين كان لها تأثير سلبى على الاقتصاد ، إلا انه حدث زيادة فى حصيلة المنطقة من العملات الأجنبية وأيضا زيادة فى فرص العمل ، أما منطقة ماسان فى كوريا فكان لها تأثير إيجابى على الاقتصاد القومى ، وأيضا حققت زيادة فى حصيلة العملات الأجنبية ، وزيادة فى الروابط مع الاقتصاد المحلى، وبالنسبة لمنطقة بينانج فى ماليزيا فكان تأثيرها إيجابى على الاقتصاد ، وأيضا حققت زيادة حصيلة العملات الأجنبية ، وزيادة فى فرص العمل . من ذلك يتضح أن الآثار الإيجابية والسلبية لهذه المناطق تختلف من دولة لأخرى، لذا فان الإبقاء على هذه المناطق داخل أى اقتصاد يعتمد على نسبة الفوائد التى تحققها إلى الأعباء.

٢-١٠ أهم الدروس المستفادة من المناطق الحرة (الفكر التخطيطى للمناطق الحرة)

إن اتخاذ قرار بإقامة مناطق اقتصادية خاصة فى الاقتصاد له أهمية كبيرة نظرا للتأثيرات الكبيرة لهذه المناطق على الاقتصاد ، لذا فان اتخاذ مثل هذا القرار يجب إن يشتمل على دراسة نواحى عديدة ، حتى يمكن فى النهاية اتخاذ القرار بإقامة مثل هذه المناطق أو عدم إقامتها ، وأهم ما تتضمن عليه مثل هذه الدراسات ما يلى :

× الهدف من إنشاء المناطق الحرة

× نوعية الصناعات التى يمكن أن تتوطن فى هذه المناطق ، وما مدى توافر المهارات للصناعات المستهدفة فى المنطقة

× نوعية الأسواق (محلية ، دولية ، كلاهما)التى تستهدفها هذه المناطق مما يشتمل على عدد الشركات التى تعمل محليا وإقليميا ، وعدد السكان ، متوسط دخل الفرد ، وعادات الاستهلاك ، والقوة الشرائية ، والقدرة على التغيير ، واتجاهات التغير فى معدلات الدخل القومى والفردى .

× احتياجات هذه المناطق من البنية الأساسية (هى مؤشر يوضح كفاءة ونوعية البيئة الاستثمارية بما يتضمنه من كفاءة الاتصالات الدولية ، المياه ، الصرف الصحى... الخ) .

× حجم الموارد المالية التى تحتاجها هذه المناطق .

× مصادر التمويل المتاحة لهذه المناطق .

× أهم المعايير المستخدمة لقياس معدلات الإنجاز فى هذه المناطق .

× حجم ونوعية المنافسة التى سوف تواجهها هذه المنطقة من المناطق الحرة الأخرى (المحلية والدولية) .

× حجم مساهمة الحكومة فى هذه المنطقة والتى يمكن أن تشمل : (الخبرات الخاصة لاقامة التجمعات الصناعية ، والمعلومات عن التوكيلات المختلفة فى الأسواق العالمية ، وتخفيض معدلات الفائدة لأنواع معينة من الصناعات ، ورسوم نقل خاصة (طيران ، بحرى ، برى ، نهرى) ، وإعفاء ضريبى للبيع أو الاستعمال. وتوفير لأنواع معينة من الصناعات ، وتوفير البيانات والمعلومات المختلفة بشكل دقيق ومستمر عن الأسواق المختلفة لتشجيع الاستثمار .... الخ ، والقوانين والتشريعات التى تشجع الاستثمار الأجنبى، ووضع الأنظمة والتشريعات التى تشجع القطاع الخاص الجاد ، والإعلان على المستويات المختلفة للإجراءات القانونية ، وجمعيات رجال الأعمال. وحماية كاملة للتسجيل والسجل التجارى وحقوق الملكية ، وسهولة الإجراءات الإدارية (التسجيل ، الجمارك .....الخ) .

× حجم مساهمة الاستثمار المحلى و الدولى فى هذه المنطقة .

× السياسات الاقتصادية المحفزة لهذه المنطقة .

× حجم الحرية فى السوق ، نوع المنافسة لتقليل التكاليف التى تنشأ نتيجة عدم كفاءة النظام (مثل الدعم) .

× فرص الحصول على اكبر ربحية .

× القوانين الخاصة بالتعيين والفصل واستقدام العمالة من الخارج .

× متوسط الأجور السائدة فى المنطقة مقارنة بالأجور السائدة محليا ، وإقليميا ، ودوليا لنفس المهارات ، وما هو حجم التعليم والتدريب التى تحتاجها العمالة، تشجيع التعليم الفنى والتقنى لزيادة المهارات .

× قوانين الاستثمار التى تعمل على جذب الشركات العالمية ذات السمعة الطيبة بصفة خاصة الشركات التى تعمل على تسهيل نقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة

× النظام الادراى الحكومى (المستثمرون الأجانب يهمهم الإجراءات التى تتميز بالسهولة والشفافية والبساطة لان لذلك تأثير على إجراءات التأسيس ، و العمل ، والاستيراد ، والتصدير وكافة الإجراءات، ومن ثم على التكاليف والربحية) .

ونستعرض فيما يلى الفكر التخطيطى لبعض المناطق الحرة فى العالم

أولا: منطقة تشنزى الاقتصادية فى (الصين)

أنشئت هذه المنطقة عام ١٩٨٠ ، وهى عبارة عن أربعة مناطق حرة فى المقاطعة الجنوبية الشرقية. وهذه المنطقة بدأت من مجرد منطقة ريفية إلى مركز صناعى بإنتاج سنوى حوالى ١١,٥ مليار دولار أمريكى . وتبلغ مساحتها حوالى ٣٢٧,٥ كم٢ بطول شاطئ ٢٣٠ كم وعلى الحدود الجنوبية توجد هونج كونج ونهر بريل . وبدأت هذه المنطقة أولا بعملية إعادة صياغة السياسات الاقتصادية بحيث تتلاءم مع النظام الاجتماعى الاقتصادى ، وكانت أهم السياسات الاقتصادية التى اتخذت هى :

× جميع السلع المنتجة تخصص للتصدير .

× المعاملة التفضيلية للمعالجة الضريبية للأعمال ذات التكنولوجيا العالية .

× قوانين منطقة حرة كاملة فى الملكية حتى للأجانب .

أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة تشنزى:

× تنوع الإنتاج الصناعى للمنطقة فشمل المنسوجات والإلكترونات والماكينات ومواد البناء والصناعات الغذائية والبتروكيماويات .

× بلغت استثمارات هذه المنطقة حوالى ٧,٤ بليون دولار خلال ١٥ سنة (١٩٧٩ - ١٩٩٦).

× توزيع مساهمات الدول المستثمرة فى منطقة تشنزى كانت كالتالى ، أمريكا ٢٩٪ ، هونج كونج ٢٧٪ ، اليابان ١٨٪ ، ألمانيا ٥٪ ، سنغافورة ٥٪ ، إنجلترا ٤٪ ، تايوان ٤٪ ، فرنسا ٢٪

، أخرى ٦٪ .

× بلغ عدد الدول التى تتعامل معها هذه المنطقة نحو ٧١ دولة على مستوى العالم .

× سيولة السوق ضرورية لضمان دخول رأس المال الأجنبى باستخدام نظام التمويل الصوتى وتحويلات التجارة العالمية .

ثانيا: منطقة جبل على

أنشئت هذه المنطقة عام ١٩٨٥ وتعتبر من اكثر المناطق الحرة الناجحة فى الشرق الأوسط ، وتبلغ مساحتها ١٠٠ كم ٢ . ويرجع نجاح هذه المنطقة إلى الدعم القوى من جانب الحكومة ، توافر البنية الأساسية بالكامل. وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية فيما يلى:

× تسهيل الإجراءات الإدارية والتبسيط الجمركى (لا يزيد الانتظار عن ١,٥ ساعة) ، الإقامة ، حركة رأس المال ، تسهيلات بنكية ، وجود منيا ان .

× تسهيل وتبسيط إجراءات التصدير ، ولقد تم إنشاء غرفة التجارة والصناعة لعمل التسهيلات. شبكات قوية من المواصلات برية ، بحرية ، جوية لدول الخليج .

× توفير مرافق عامة قوية من طرق سريعة ، مداخل سهلة للمنطقة بشبكة متطورة من الطرق ، ميناء، ومطار دولى ضخم.

× الاتصالات سريعة ومتطورة ومتوافرة بكافة صورها .

× توفير وجود سوق تجارى ضخم داخل المنطقة الحرة .

× تذليل العقبات فى التسجيل ، سهولة إجراءات الإنشاءات ، بساطة إجراءات التراخيص .

× إنشاء شركات قوية فى التسويق على مستوى العالم .

× تيسيرات فى مجال خدمات البنوك ، التأمين ، الأمن ، الصحة ، الهجرة..... الخ .

× تسهيل الحصول على الموافقات لتراخيص الشركات القوية .

× تسهيل الحصول على العمالة المدربة الرخيصة من آسيا .

× توفير إسكان للعمالة ورجال الأعمال والمديرين بتكاليف منخفضة .

ثالثا: منطقة جيت واى (تايلاند)

هى مثال لمشاركة القطاعين الخاص والحكومى فى مشروع منطقة حرة عالمية . تقع على مساحة ٢٧٦٠ هكتار وهى على بعد ٨٠ كم من مطار بانكوك . والمنطقة مخططة كى تكون منطقة صناعية عامة (متوسطة / خفيفة / ثقيلة) ، منطقة تصدير ، منطقة خدمات ، منطقة سكنية ، منطقة رياضية وترفيهية

أهم التسهيلات فى المنطقة :

× إجراءات بدء تكوين الشركات وإجراءات البناء فى أقل من شهر واحد ، وإجراءات تأسيس الشركة وشراء الأرض ٢٠ يوم ، وإجراءات استخراج تراخيص المبانى ٥ أيام ، وإجراءات تراخيص بناء المصنع ٧ أيام . واستلام الموافقات لبدء التنفيذ ٧ أيام .

× تسهيلات المرافق العامة مثل المياه ، وصرف صحى ، وكهرباء ، واتصالات الأقمار الصناعية ، وطرق ، وخدمات العانة والصيانة ..... الخ .

× استشارات للاستثمارات ، وإجراءات تراخيص العمل ، وتراخيص الإقامة للأجانب

رابعا: تجربة كوريا

أنشئت أول منطقتين صناعيتين مع مطلع السبعينات هما منطقة ماسان عام ١٩٧٠ ومنطقة ايرى عام ١٩٧٤ بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية ، وزيادة الصادرات . وقد استطاعت هاتان المنطقتان بالفعل تحقيق هذه الأهداف حيث نمت الصادرات بمعدل نمو سنوى حوالى ٤١٪ بين عام ١٩٧٥ ومنتصف الثمانينات لتقترب بذلك من المعدل الذى تحقق على المستوى القومى ٤٦٪ . وقد بلغت قيمة صادرات هذه المناطق نحو ٨٩٠ مليون دولار وهو ما يمثل ٢,٩٪ من إجمالى الصادرات الصناعية لكوريا عام ١٩٨٥ ومع عام ١٩٩٠ كان حوالى ٩٠٪ من صادرات كوريا معفاة من رسوم الدور باك . وقد استطاعت هذه المناطق القيام بدور فعال فى تسهيل تفعيل دور الشركات المحلية مع الشركات التى توطنت فيها مع تسهيل نقل التكنولوجيا إليها ، بالإضافة إلى المساهمة فى استخدام الموارد المحلية . هذا وقد تم الاستفادة من خبرة الشركات الأمريكية واليابانية فى نقل المعرفة الفنية

والإدارية إلى هاتين المنطقتين . وقد استطاعت كوريا أن تعتمد بشكل أساسى على الشركات الأجنبية لربطها بالأسواق العالمية وعلى القروض الأجنبية كمصدر من مصادر التمويل .

ونظرا لما تمتعت به كوريا من إنتاج متميز وخبرة إدارية وتكنولوجيا متميزة فقد تمثلت فى الدخول فى العديد من الأسواق العالمية أصبحت من أقوى المنافسين خاصة فى مجال صادرات الصناعات الخفيفة . (٦)

خامسا: منطقة تيدا (إحدى المدن الصناعية الخاصة فى الصين)

تأسست منطقة تيدا الصينية فى ديسمبر ١٩٨٤وهى اختصار (منطقة تيانجين التكنولوجية الاقتصادية المتطورة) ، وتتميز هذه المنطقة بوجود موارد طبيعية مثل البترول والغاز الطبيعى واستخراج الملح ، وتتميز هذه المنطقة بموقع متميز حيث ترتبط بنحو ٦ طرق دولية ، وبما يزيد عن ١٠ طرق رئيسية عن طريق الطريق السريع (بكين - تيانجين - تانجو) ، كما يوجد إلى جانب ذلك شبكة من الطرق السريعة المرتبطة ببعضها البعض فى كل من مدينتى تيانجين وبكين ، هذا إلى جانب الطرق السريعة الأخرى التى جميعها قريبة من منطقة تيدا ، ويوجد ميناء تيانجين على مسافة ٢ كم للجنوب الغربى من تيدا ، والذى يعتبر من اكبر موانئ التجارة الدولية الواقعة فى شمال الصين وتصل حمولة السفن به من ٥٠٠٠٠الى ٧٠٠٠٠ طن ويمكن للسفن أن تبحر وتجد لها مرسى فى الميناء ، ويتصل هذا الميناء بما يزيد عن ٣٠٠ ميناء فى١٧٠ دولة فى جميع أنحاء العالم وقد وصلت طاقة التحميل السنوية حوالى ٦٨ مليون طن عام ١٩٩٧ ، ويوجد أيضا مطار تيانجين الذى يبعد ٣٨ كم عن تيدا وهو يعتبر من اكبر مراكز النقل فى الصين ، كما يوجد مطار بكين الذى يبعد حوالى ١٨٠ كم عن المنطقة كما ترتبط منطقة تيدا بأجزاء الصين المختلفة من خلال خطوط السكك الحديدية ، أما بالنسبة للسفر إلى أوروبا فيتم عبر الجسر الجوى القارى . وتتميز هذه المنطقة أيضا بوجود بنية أساسية قوية ومتطورة من مياه وكهرباء واتصالات ومواصلات. وتتمثل أهم الملامح العامة للاستثمار فى منطقة تيدا، فيما يلى:

× حجم ومصادر الاستثمارات الأجنبية

بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية ٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٨، وقد ساهمت كل من الولايات المتحدة الامريكية ،هونج كونج ، كوريا الجنوبية بنسب ٢٣,٨٪ ، ١٨,٤٪ ، ١٤,٦٪ على

التوالى .

× السياسة الصناعية

تقوم السياسة الصناعية فى منطقة تيدا على مبدأين أساسيين هما :

- تنشيط صناعات التصدير وغزو الأسواق الدولية

- الاستفادة وامتلاك التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الأجنبية .

ولقد تأسست الدعامات الأساسية للصناعة فى المنطقة على أساس إنشاء الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعة الإلكترونيات ، التركيز بشكل رئيسى على إنتاج أجزاء من المنتج واعطاء أهمية أقل لانتاج منتج كامل ، مثلا فى صناعة السيارات يلاحظ أن أهم ما تتميز به هذه المنطقة هو إنتاج أجزاء السيارات مثل الفرامل ، الفوانيس ، الكشافات وغيرها .

× النظام الضريبى

تميز النظام الضريبى بمزايا وحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب كان من أهمها :

إعطاء فترة إعفاء ضريبى للمشروعات ، ويعطى هذا الإعفاء فقط للمشروعات التى تزيد فترة تشغيلها على ١٠ سنوات ، وأيضا يوجد تدريج فى هذه الإعفاءات من إعفاء كامل لمدة سنتين إلى إعفاء جزئى من السنة الثالثة إلى الخامسة .

تزيد فترة الإعفاء الجزئى الى٣ سنوات إضافية ، وذلك للمشروعات ذات التوجه التكنولوجى، أما بالنسبة للمشروعات ذات التوجه التصديرى (الأجنبية والمحلية) فإنها تدفع ضريبة ١٠٪ طالما أنها تصدر ما يساوى أو يزيد عن ٧٠٪ من إنتاجها سنويا ، ويتوقف الإعفاء إذا فقدت هذه الميزة.(٧)

٣- جذب الاستثمارات وظاهرة عدم التأكد فى الاقتصاد المصرى

تتمثل أهم عوامل عدم جذب الاستثمارات الأجنبية فى اقتصاد ما ، فى كثافة وعمق ظاهرة عدم التأكد (تشتمل على بعدين أساسين الأول عناصر السياسة الاقتصادية ، الثانى هو باقى عناصر البيئة الاقتصادية). حيث يعنى ذلك أن عناصر المناخ الاستثمارى فى هذا الاقتصاد تكتنفه

العديد من المشاكل والمعوقات . لذا فان هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة عدم التأكد الاقتصادى وقدرة هذا الاقتصاد على خدمة استثماراته . وقد ظهرت منذ بداية التسعينات العديد من الدراسات التى اهتمت بمفهوم عدم التأكد الاقتصادى وتأثيره السلبى على الاستثمار الكلى . فمفهوم عدم التأكد الاقتصادى قد يأتى من عناصر تكمن فى أداء السياسة الاقتصادية مثل عدم الوضوح والشفافية والتكامل للسياسات الاقتصادية المختلفة ، الأمر الذى يصعب معه تحديد تكاليف أو عوائد المشروع فى المستقبل ، وذلك عند اتخاذ قرار استثمارى بإقامة مشروع معين أو التوسع في مشروع قائم . وتكمن عناصر الثقة لجذب الاستثمارات فى قدرة الاقتصاد على تسهيل دخول الاستثمارات ، تسهيل استمرارها فى السوق ، تسهيل خروجها من السوق . وتتمثل أهم الجوانب الاقتصادية لظاهرة عدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية التى ترجع إلى البيئة الاقتصادية إلى :

× جانب العرض ، بمعنى إظهار أهم المقومات الاقتصادية التى تؤثر فى العرض ومعدل النمو الاقتصادى ، مثل معدل الادخار المحلى ، و معدل الاستثمار المحلى والأجنبى ، و البنية الأساسية ، و مدى قدرة الدولة على تكوين ميزات تنافسية .....الخ .

× جانب الطلب ، والذى منه يمكن تحديد حجم السوق ، مثل الانفاق الحكومى ، و متوسط دخل الفرد ، و معدل عرض النقود ..... الخ .

× مؤشرات حالة التوازن الداخلى ، وهى تشير إلى الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد مثل معدل البطالة ، وعجز الموزانة العامة - التضخم .... الخ .

× الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وتعنى هذه المؤشرات مدى قدرة الاقتصاد فى الدخول فى الأسواق العالمية ، وتتمثل فى معدل نمو الصادرات ، ومعدل نمو الواردات ، و تطور ميزان التجارة ، ومدى استقرار سياسة سعر الصرف ، و تطور حجم الديون الخارجية والمحلية ، و تطور حجم خدمة الديون...الخ[٨].

ومن خلال بعض هذه المؤشرات يمكن الاستدلال على مدى القدرة التنافسية للاقتصاد بصفة عامة ، وبالتالى مدى قدرته على جذب الاستثمارات .

٣-١ أهم مؤشرات ضعف جذب الاستثمارات فى مصر

ومن خلال استقراء بعض المؤشرات التى تبين ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على خدمة استثماراته يظهر جدول (٨) ما يلى :

جدول رقم (٨)

أهم مؤشرات جذب الاستثمارات في مصر

أهم المؤشرات	٪
متوسط معدلات نموحصيلة الصادرات السلعية خلال الفترة [١] ٩٢/٩١ - ٢٠٠٠/٢٠٠١	٪٩,٥
متوسط معدلات نمو حصيلة الصادرات الخدمية خلال الفترة [١] ٩٢/٩١- ٢٠٠٠/٢٠٠١	٪٦,٥
متوسط معدلات نمو مدفوعات الواردات السلعية خلال الفترة [١] ٩٢/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١	٪٦,٩
متوسط معدلات نمو مدفوعات الواردات الخدمية خلال الفترة [١] ٩٢/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١	٪١٧,٥
متوسط معدل نمو عجز الميزان التجاري خلال الفترة[١] ٩٢/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١	٪٥,٤
متوسط معدلات النمو للدين المحلي خلال الفترة:[٢] ٩٤/٩٣-٢٠٠٠/٢٠٠١	٪١١,٤
أعباء خدمة الدين العام المحلى الى الانفاق العام	٪١٦,٨
أعباء خدمة الدين العام المحلى إلي الإيرادات العامة.	٪٢٣,٥

المصدر : (١) حسب بمعرفة الباحث ، البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

(٢) نيفين كمال حامد ، إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر ، معهد التخطيط القومى، دراسة تحت النشر .

انه على الرغم من أن متوسط معدل نمو حصيلة الصادرات السلعية قد حقق حوالى ٩,٥٪ خلال الفترة من ٩٢/٩١ -٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وهو معدل متوسط أعلى مما تم تحقيقه بالنسبة للواردات السلعية والتى حققت نحو ٦,٩٪ خلال نفس الفترة ، الا أنه يلاحظ أن هيكل هذه الصادرات ما يزال يسيطر عليه صادرات المواد الاولية مثل الوقود والقطن والمواد الخام الاخرى حيث حققت حصيلة هذه ما نسبته حوالى ٤١,٨٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، أما بالنسبة لهيكل الوادرات فقد أستأثرت الوادرات الوسيطة والاستثمارية على نحو ٤٦,٧٪ من إجمالى حصيلة الواردات خلال نفس العام . وبذا تظهر الصورة العامة لهيكل التجارة السلعية فى مصر انعكاس لضعف وضع الصناعة حيث يعتمد على صادرات المواد الخام ، واستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية . ايضا يعكس مؤشر معدل نمو الدين المحلى ، استمرار وتزايد عجز الموزانة العامة للدولة نتيجة لضعف حصيلة ايرادات الدولة بالنسبة لنفقاتها ، ولاشك أن ذلك له تأثير على قدرة الدولة فى التوسع وتطوير البنية الاساسية التى هى من أهم العوامل التى تعمل على جذب المستثمر للدولة .

× سياسة سعر الصرف ، تتميز سياسة سعر الصرف فى مصر بعدم الاستقرار ، الأمر الذى انعكس على انخفاض جودة الصادرات وارتفاع أسعارها فى السوق العالمى ، كما أن الصادرات التى استطاعت بالفعل المنافسة فى هذه الأسواق تميزت بالتذبذب مما أدى إلى فقدها الكثير من هذه الأسواق فى ظل المنافسة العالمية الشديدة ، ومن ثم انخفاض حصيلة الصادرات وانعكاس ذلك على سعر صرف الجنيه المصرى ، و فى ظل انخفاض حصيلة الدولة من العملات الأجنبية تم إجراء عدة تخفيضات فى فترات قصيرة لسعر صرف الجنيه المصرى، فبعد أسعار صرف متعددة تم توحيده فى عام ١٩٩٢/٩١ ، وقد حدث إلى حد ما استقرار فيه مع اعتماد الحكومة على احتياطى العملات الأجنبية للمحافظة على استقراره ، إلا انه مع استمرار عدم مرونة حصيلة الصادرات ، واعتماد الاقتصاد على نسبة عالية من مستلزمات الإنتاج من الخارج ، كان لذلك تأثيره الكبير على سعر الصرف ، مما أدى بالحكومة إلى تخفيضه عدة مرات خلال فترات قصيرة جدا حيث كان عام ١٩٩٩ ٣٤٠,٥ قرش / دولار ، انخفض إلى ٣٦٩ قرش / دولار عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٣٨٤ قرش / دولار فى مارس ٢٠٠١ ، ثم إلى ٣٩٠ قرش / دولار فى يوليو ٢٠٠١ ، ثم إلى ٤١٥ قرش / دولار فى أغسطس ٢٠٠١ [٩]، ثم تم إلغاء السعر المركزى للدولار فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٣ لعام ٢٠٠٣ الخاص بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٤ بتنظيم النقد الأجنبى . وعلى ضوء ذلك تم تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية فى السوق الحرة ، وتشير تطورات المتوسط العام لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزى حتى نهاية يونيو ٢٠٠٣ وفقا للنظام الجديد ، ووفقا لبيانات غرفة إحصاءات النقد الأجنبى بالبنك المركزى ، والتى تتولى تجميع هذه البيانات من البنوك وشركات الصرافة الى نحو ٦٠٣,٢ قرشا. [١٠]

× الدين العام المحلى ، يتكون الدين العام المحلى من الدين الحكومى ومديونية الهيئات الاقتصادية وصافى مديونية بنك الاستثمار القومى ، وقد كانت قيمة الزيادة السنوية فى الدين تغطى غالبية الاستثمار الحكومى خلال الفترة ٩٢/٩١- ٩٦/٩٥ ، ثم أصبحت هذه الزيادة اكبر من قيمة الاستثمار الحكومى حتى نهاية ٢٠٠٠/٩٩ ، وهذا يشير إلى تزايد إما العجز الجارى أو العجز فى التحويلات الرأسمالية أو كلاهما وتغطيتهما بالاقتراض مما يعنى تمويل الدين لنفقات لاتحقق أى عوائد مباشرة يمكن من خلالها تغطية أعباء خدمة الدين . [١١]

وهكذا تظهر عناصر البيئة الاقتصادية فى مصر ضعف جاذبية المناخ الاستثمارى فى مصر ،

مما يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار. ويؤكد ذلك تراجع صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١,١ مليار دولار فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٠,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٩/٩٨ الى ٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، الأمر الذى أدى إلى حرمان الاقتصاد من استثمارات تسهم فى تنميته، ومن ثم الانتقاص من قدرته على الاندماج فى البيئة العالمية .[١٢]

٤- مفهوم وماهية المناطق الحرة فى مصر والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة

يعتبر الاستثمار فى المناطق الحرة أحد أشكال الاستثمارات المباشرة التى استحدثها القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ لتوسع المجال لاستثمارات رأس المال العربى والاجنبى، وذلك بهدف جذب رؤوس الأموال العربية و الأجنبية وتخفيف العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات ، بالاضافة الى دفع عملية التنمية كما ونوعا من خلال تهئيه المناخ الاستثمارى لزيادة حجم الاستثمارات ، وتنشيط عملية التصدير ، وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وفى ضوء المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات واعطاء المزيد من الاعفاءات والحوافز للمستثمرين وتركيز تعامل المستثمر فى جهة واحدة هى (الهيئة العامة للاستثمار) ، صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ للمناطق الحرة فى مصر ، كما نص هذا القانون على انشاء مناطق حرة خاصة داخل الدوائر الجمركية أو فى داخل البلاد وتكون مقصورة على مشروع واحد لاغراض صناعية أو تخزين أو اية عمليات اخرى للاستفادة من مزايا المناطق الحرة ، و لزيادة دعم سياسة جذب الاستثمارات ، وتنشيط التصدير صدر قانون الضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) الصادر عام ١٩٩٧ . وللاستفادة من الموقع الجغرافى لمصر، ووجود بعض المناطق التى تتمتع بمزايا فريدة حرصت الدولة على استغلالها صدر قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة والذى يختلف عن قانون المناطق الحرة سواء الخاصة أو العامة من ناحية امكانية اعطاء شهادة المنشأ ، حيث تعتبر المناطق الحرة جزءا من العالم الخارجى موجود على أرض مصر بينما المناطق الاقتصادية الخاصة هى جزء من أرض الدولة ، وبالتالى فانها تكون قادرة على اعطاء أى منتج فيها شهادة المنشأ المصرى ، مما يؤهلها للتصدير ، وهذا هو الفارق الواضح بين المناطق الحرة و المناطق الاقتصادية الخاصة .

كذلك فان قانون الضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) الصادر عام ١٩٩٧ يعد غير كاف من ناحية ان الاعفاءات الممنوحة مشروطة بفترة مؤقتة تفقد بعدها المنشآت والشركات هذه الإعفاءات . أما قانون المناطق الاقتصادية الخاصة فان المنشأه تتمتع بالحوافز والضمانات طالما أنها تمارس

نشاطها فى هذه المنطقة .[١٣]

وفيما يلى عرض للوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة:

٤-١ الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر

تهدف المناطق الحرة كما سبق ذكره إلى تشجيع التصدير ، وتسهيل الحصول على النقد الأجنبى فى شكل استثمارات وخلق المناخ الملائم لجذب مثل هذه الاستثمارات ، والعمل على خلق روابط بين هذه المناطق والاقتصاد المحلى . وفى مصر تم انشاء مثل هذه المناطق لتحقيق هذه الأهداف، وقد بلغ عدد المناطق الحرة العامة فى مصر حتى عام ١٩٩٩ ست مناطق، موزعة بين القاهرة و الإسكندرية و بور سعيد والإسماعيلية و السويس ، كما بلغ عدد المناطق الحرة الخاصة ست مناطق أخرى .

وفى ضوء دراسة أهم أهداف المناطق الحرة فى مصر وما أسفرت عنه من نتائج تبين ما يلى :

× زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، إلا أن ما أسفر عنه نشاط هذه المناطق هو تحقيق عجز صافى على مدى السنوات ١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٠/٢٠٠١ بلغ نحو ٨٪ ، ٨٪ ،٤٠٪ من إجمالى العجز الكلى للميزان التجارى السلعى لمصر خلال هذه الفترة ، ويرجع ذلك إلى زيادة مستلزمات الإنتاج المستوردة المستخدمة فى سلع تصدر للسوق المحلى .

× ارتفاع نسبة صادرات هذه المناطق للسوق المحلى ، حيث بلغت نحو ٦٣٪ ،٦٨٪ ،٦٠٪ ، ٤٦٪ من إجمالى صادرات هذه المناطق خلال السنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨، ١٩٩٩ ،٢٠٠٠ على التوالى، وهو عكس ما تهدف إليه هذه المناطق من زيادة التصدير إلى السوق الخارجى.

× نسبة المستلزمات المحلية فى وحدة الصادرات : يتبين من استقراء نسب واردات السوق المحلى إلى هذه المناطق ، ضعف مساهمة المستلزمات المحلية إلى هذه المناطق حيث بلغت ٤٪ ،٤٠٪ ، ٥٪، ٩,٩٪ ،٩,٥٪ خلال السنوات ١٩٩٦ ،١٩٩٧، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ [١٤].

- جذب الاستثمارات الأجنبية ، تنوعت الاستثمارات التى تمت فى هذه المناطق بين استثمارات وطنية وأجنبية ، إن هذه المناطق لم تحقق هذا الهدف حيث ساهمت الاستثمارات الوطنية بنحو ٦٦٪

من إجمالى استثمارات هذه المناطق ، بينما ساهمت كل من الاستثمارات العربية والأجنبية بنحو ١٧٪ لكل منهما

- جذب الأنشطة الصناعية التصديرية ذات القيمة المضافة العالية، تنوعت الأنشطة التى توطنت فى هذه المناطق بين أنشطة تخزين وخدمات ساهمت بنسبة ٣٢٪ ، بينما ساهمت الأنشطة الصناعية بنسبة ٦٨٪ ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة الصناعية فى هذه المناطق، إلا انه يلاحظ أن هيكل هذه الأنشطة لا يختلف عن الهيكل السائد على المستوى القومى (غزل ونسيج - كيماويات - صناعات هندسية) ، أما الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمستهدفة لهذه المناطق ، مثل صناعات الإلكترونيات وصناعة الآلات الدقيقة المتخصصة فلم تظهر فى هذه المناطق الأمر الذى لايمكن من اكتساب مزايا نقل التكنولوجيا التى تتوافر لهذه الصناعات ، بالإضافة إلى قيمتها المضافة العالية.

× توفير فرص عمل ، بلغ مجموع ما تم توفيره من وظائف في هذه المناطق نحو ٦٨ ألف وظيفة ، وهذه تعتبر مساهمة محدودة للغاية[١٥].

على ضوء ما سبق ، يتبين أن المناطق الحرة فى مصر لم تحقق الأهداف المرغوبة منها ، بل علي العكس كان لها تأثير سلبى على ميزان المدفوعات ، وعلى الصناعة المصرية من ناحيتين أولا عدم تحقيق علاقات ترابط وتكامل بين الصناعات الموجودة فى هذه المناطق وباقى الاقتصاد كما حدث فى كوريا ، ثانيا ارتفاع نسب التهريب للسوق المحلى مما أدى إلى التأثير سلبيا على الصناعة المحلية فى ظل المزايا التى تتمتع بها هذه المناطق ولا تتوافر للصناعات المحلية .

٤-٢ المناطق الاقتصادية الخاصة فى مصر

٤-٢-١ أهم ملامح قانون المناطق الاقتصادية الخاصة

يتناول القانون احكاما تحدد مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة وهى التى تنشأ خارج الحيز العمرانى والقرى القائمة ، وذلك بهدف إقامة مشروعات صناعية وخدمية ، وتنشأ بقرار من رئيس الجمهورية . وقد نص القرار على إنشاء هيئة لكل منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة ، وتكون للهيئة الشخصية الاعتبارية وتتبع رئيس مجلس الوزراء . وهذه الهيئة مملوكة بالكامل للدولة

ولايشارك فى ملكيتها القطاع الخاص ، على ان تعمل هذه الهيئة على تبنى السياسات التى تهدف الى جذب الاستثمارات لاقامة الصناعات والخدمات بغرض التصدير . كما تنتقل الى الهيئة ملكية الاراضى والمنشآت المملوكة للدولة داخل نطاق المنطقة أو المناطق التابعة لها ، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

وقد حدد القانون مفهوم شركة التنمية الرئيسية ، بأنها الشركة التى يعهد لها مجلس إدارة الهيئة بموجب اتفاق يبرم بينها بتنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة والترويج لها وإنشاء وإدارة وصيانة البنية الاساسية داخل حدودها .

وقد حدد المشرع النظم الخاصة بالمنطقة ذات الطبيعة الخاصة والتى تتلخص فيما يلى :

× أن تحل الهيئة محل مصلحة الشركات فى جميع اختصاصاتها ، كما تحل محل مصلحة السجل التجارى فى اختصاصاتها .

× يقوم مجلس إدارة الهيئة بوضع النظام الخاص بالادارة الجمركية والتفتيش والفحص والتحصيل وإجراءات الافراج الجمركى الى الخارج ، وإنشاء دائرة جمركية خاصة للمنطقة وتشكيل لجنة عليا للجمارك تشرف عليها ، وتحديد اختصاصات اللجنة ، وكذلك إجراءات إصدار شهادة المنشأ والتحقق منها

× كذلك يتولى مجلس إدارة الهيئة وضع النظام الخاص بالادارة الضريبية ومقومات هذا النظام وإنشاء إدارة ضريبية بالمنطقة تتبع وزارة المالية ، تتولى تنفيذ النظام الضريبى الخاص بالمنطقة ، وتشكيل لجنة عليا للضرائب تشرف على تطبيق هذا النظام ، على الا يكون نافذا الا بعد موافقة وزير المالية

× حدد المشرع المزايا والاعفاءات والضمانات المقررة للمناطق ذات الطبيعة الخاصة ، حيث تقوم المزايا والاعفاءات على مبدأ استبعاد جميع الضرائب غير المباشرة وتوحيد الضرائب فى ضريبة واحدة بسعر مناسب بالنسبة لصافى الايرادات .

× أعفى المشرع المعاملات والتصرفات اللازمة للنشاط المرخص به داخل المنطقة من ضرائب المبيعات والدمغة ورسوم تنمية موارد الدولة ورسوم التوثيق والشهر .

× أعفى المشرع المعدات والآلات والأجهزة والمواد الخام والمهمات وأية مكونات أخرى تستوردها الهيئة أو الشركات أو المنشآت أو الفروع العاملة فى المنطقة من الخارج وتكون لازمة للنشاط المرخص به داخل المنطقة من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها ، على ان تؤدى عنها الضرائب كاملة إذا أخرجت من المنطقة إلى السوق المحلى .

× كما أكد القانون على بعض الضمانات الأساسية للشركات والمنشآت والفروع العاملة داخل المنطقة ، وذلك فما يتعلق بالملكية وعدم جواز التأميم أو المصادرة ، وكذا عدم فرض الحراسة عليها أو الحجز على أموالها أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها بغير حكم قضائى .

× ايضا شملت هذه الضمانات عدم جواز التدخل فى تسعير منتجات الشركات والمنشآت والفروع داخل المنطقة أو تحديد أرباحها أو إلغاء أو إيقاف التراخيص الصادرة لها إلا فى حالة مخالفة شروط التراخيص .

× وقد أوجد المشرع آلية لتسوية المنازعات داخل المنطقة الخاصة على نحو يساير أحدث الاتجاهات العالمية، وفى ذات الوقت يوفر للمستثمرين والهيئة فرصة حسم وتسوية المنازعات بالسرعة والكفاءة الواجبة . ولهذا أنشأ المشرع مركز تسوية المنازعات بطريق التوفيق أو التحكيم الذى تتولاه هيئة أو أكثر تشكل لهذا الغرض[١٦].

٤-٢ -٢ الوضع الراهن للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة (منطقة شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد) .

بدأت السلطات المختصة فى عام ١٩٩٧ باختيار حيز مكانى لكل من مشروعى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد ، واستصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن عمليات التصرف فى تخصيص الأراضى ، ثم تبع ذلك عدة قرارات آخرها قرار نائب رئيس الوزراء رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠٠١ ، بتشكيل لجنة فنية ومالية لمتابعة الإنجاز فى المشروعات الاستثمارية فى هاتين المنطقتين .

ونظرا لان المنطقتين تتميزان فى حد ذاتهما بامتلاك عوامل جذب عديدة منها الموقع والموارد الاقتصادية ، فان هذه العوامل سوف يكون لها فاعلية على إنتاجية المنشآت التى سوف تتوطن فيها، إذا توافر لهاتين المنطقتين أهداف واضحة فى ظل إدارة تتمتع بكفاءة عالمية . وقد تبين من دراسة

أجريت على هاتين المنطقتين أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات أثرت على معدلات إنجازهما، يتم تلخيصها فيما يلى :

تم إسناد تنمية هاتين المنطقتين إلى شركات تنمية ، إلا ان ما يؤخذ على هذه الشركات أنها لم تضع خطة صناعية، تبرز أهم الأنشطة التى سوف تتوطن فى كل منطقة بناء على دراسات أجرتها هذه الشركات على الأسواق المحلية والعالمية . أيضا لم توضح هذه الشركات النظام الصناعى الذى سوف يتبع هل يقوم على أساس الصناعات العنقودية داخل كل منطقة أم على أساس علاقات تشابك وترابط بين مناطق التنمية المختلفة . كما لم تحدد نوعية المستثمرين المستهدفين فى هذه المناطق (مع مراعاة الناحية الأمنية لهؤلاء المستثمرين) ، أيضا لا توجد خطة تبين مرحلية التعمير وتوقيتها ,كما انه لا توجد لدى هذه الشركات سابقة أعمال فى مجال إقامة المناطق الاقتصادية. وخطة التعاون والتشاور بينها وبين الحكومة للخروج بوضع يستفيد منه كلا الطرفين .

جدول رقم (٩)

التعديلات التى تمت على المخططات الخاصة

بمنطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد عامى ١٩٩٧-٢٠٠٢

عناصر المخطط للمنطقة الصناعية	مشروع شمال غرب خليج السويس			مشروع شرق بور سعيد		
	المساحة الكلية كم٢	ماتم تخصيصه للشركات كم٢	المساحة المزوده بالمرافق الداخلية كم٢	المساحة الكلية كم٢	ماتم تخصيصه للشركات كم٢	المساحة المزوده بالمرافق الداخلية كم٢
تقسيم الاراضى المخطط الأول عام ١٩٩٧	١٧٦,٦	٩٩,٥	٣,٦	٨٧,٥	٤٢,٣	
المخطط الثانى عام ٢٠٠١	١٥٤,٣	٧٦,٨	٣,٦	٤٣,٥	١٦,٤	

المصدر : وزارة التخطيط ، UNDP " تقويم ومتابعة المشروعات القومية الكبرى بمصر ، تقويم ومتابعة مشروعات شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد " ، مايو ٢٠٠٢ ص ٢٩.

× إن الفكر التخطيطي الذي انتهجته المكاتب الاستشارية عام ١٩٩٧ عند وضع المخططات لهاتين المنطقتين لم يقم بإجراء بعض الدراسات الفنية الهامة فمثلا ، لم يكن هناك دراسة للخصائص البيئية والجيوتقنية وتحديد العوائق والمحددات الطبيعية فى المنطقتين ، لذلك مع بدء تنفيذ هذه المخططات ظهرالعديد من المشاكل ، انتهت بمطالبة اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعة المشروعات القومية بإعادة النظر فى المخططات الخاصة بهاتين المنطقتين . وفيما يلى عرض للتعديلات التى تمت على المخططات الخاصة بهاتين المنطقتين بين عامى ١٩٩٧-٢٠٠٢.(١٧)

هذا وقد تم تقسيم منطقة شمال غرب خليج السويس إلى منطقتين ,المنطقة الجنوبية وهى مقسمة إلى ٤ شرائح (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) ، تتراوح مساحة الشريحة ما بين ٢١ إلى ٢٣ كم٢ ، هذا بخلاف شريحة البتروكيماويات التى تقع جنوب الشريحة رقم (١) وتبلغ مساحتها ٨ كم٢ ، والمنطقة الشمالية وقد تم تقسيمها إلى شرائح طولية من الشرق إلى الغرب ، وتنقسم كل شريحة إلى قطاعين، وهناك شريحة مخصصة للإسكان . أما بالنسبة لمساحة الأراضى المخصصة لميناء العين السخنة فتبلغ نحو ٢٢,٥ كم٢ وقد تم تخطيطها كالتالى ،٤ أحواض ، أطوال الأرصفة نحو ٨ كم ، وقد تم تنفيذ هذا المخطط الذى اشتمل على أعمال التكريك ، حواجز للأمواج ، أرصفة ، وقد تم الانتهاء من كل هذه الأعمال ، و تم أنشاء أرصفة الحوض الأول وهى تمثل نحو ٢٠٪ من أطوال الأرصفة بالمخطط العام .

منطقة شرق بور سعيد ،تم تقسيم هذه المنطقة إلى قطاعات طولية ممتدة من الشمال إلى الجنوب، مساحة كل قطاع طولى حوالى ١٠ كم٢ ، وقد تم طرح ٤٢,٣ كم٢ إلى ١١ شركة ، ولكن ظهر بعد ذلك أن المساحة السابقة بها مزارع سمكية متعاقد عليها مع الأفراد ، لذا تم استصدار قرار باستقطاع نحو ٤٣,٥كم٢ من المساحة الكلية لمنطقة شرق بور سعيد وتخصيصها كمزارع سمكية ، و٤٤ كم ٢ مخصصة للمنطقة الصناعية والتى تغطى القطاعات ا، ب، ج ،د وتخصص لاستخدامات عالمية واقامة مناطق تخزين و صناعات خفيفة . وقد تبين أن القطاعين ج،د تبلغ مناسيب ارتفاع معظم أراضيها تحت مستوى سطح مياه البحر ، وفى معظم الأحوال تغمرها مياه بحيرة الملاحة ، وبالتالى تركز التفاوض مع شركات التنمية على تركيز أراضيهم فى القطاعين ا،ب والذى تبلغ مساحتيهما نحو ٢٣ كم ٢ ، وحتى سبتمبر ٢٠٠١ تم تخصيص نحو ١٦,٤ كم٢ . أما بالنسبة لميناء بور سعيد فهو يقع إلى الشمال من القطاع الطولى (ا) بالمنطقة الصناعية ، ويمتد على الشاطئ

الشرقى لقناة الميناء حتى البحر المتوسط ، ويشتمل المخطط الخاص به على أرصفة حاويات بطول ٧ كم ، وأرصفة بضائع عامة وصب وسائل بطول ٥ كم . وقد اشتملت المرحلة الأولى على عمليات التكريك ، انشاء حاجز أمواج ،إنشاء رصيف حاويات بطول ١,٢ كم ، يعقبه امتداد بطول ١,٢ كم بإجمالى ٢,٤ كم ، هذا بالإضافة إلى السور الجمركى ومبانى الإدارة وتمثل المرحلة الأولى نحو ١٧٪ من إجمالى طول أرصفة الحاويات ، ١٠٪ من إجمالى الأرصفة بالمخطط العام[١٨] .

وهدفت اللجنة الوزارية التى كلفت بمتابعة المشروعات القومية ، بمبدأ تخصيص أراضى هاتين المنطقتين لشركات تنمية أن تقوم كل شركة من هذه الشركات بتمهيد أراضى القطاع الخاص بكل منهم وامداده بالمرافق الداخلية وتخطيطها ، ثم تقسيمها تمهيدا للقيام بعمليات الترويج والتسويق للشركات الصناعية المحلية والخارجية . وتقوم الدولة بإمداد المنطقتين بشبكات المرافق الخارجية التي تصل إلى حدود كل قطاع ، وأيضا تقوم الدولة بطرح بعض مشروعات البنية الأساسية الخارجية للتنفيذ والتشغيل وحق الانتفاع للشركات الاستثمارية المتخصصة . وقد بدأت عمليات التخصيص والتنفيذ بالمنطقتين عام ١٩٩٧ .

ونظرا لأهمية تزامن معدلات التنفيذ ونسب الإنجاز لمشروعات البنية الأساسية، ألا انه وجد أن هناك تفاوت فى معدلات إنجاز عناصر البنية الأساسية لهاتين المنطقتين ، كما أن تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ البنية الأساسية مع عدم توافر التنسيق بينها أدى إلى ضعف التكامل والترابط في تنفيذ هذه المرافق من ناحية وبينها وبين الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى ,مما ترتب عليه إنفاق استثمارات كبيرة لإنجاز أحد عناصر البنية الأساسية الأرضية أو المائية بينما هناك البعض الآخر لم يكتمل إنجازه أو لم يبدأ تنفيذه بعد . وهذا التفاوت في معدلات الإنجاز حال دون الاستفادة مما تم إنجازه وهو ما يعتبر إهدارا للموارد وتعطيلا لبعض الطاقات التي أنجزت .

ويبين الجدولين (١٠) ، (١١) الوضع الراهن فى المنطقتين وما تم إنفاقه من جانب الحكومة على مشروعات البنية الأساسية والمينائين .

ويؤخذ على تخطيط وتنفيذ هاتين المنطقتين مايلى:

× عدم استيفاء البيانات والمعلومات والدراسات الأساسية الخاصة بالمنطقتين وخصائصهما المناخية والتضاريسية والمواصفات الجيوتقنية .

جدول رقم (١٠)

الوضع الراهن فى منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد

عناصر الوضع الراهن	المشروعات	
	شمال غرب خليج السويس	شرق بور سعيد
أ- المنطقة الصناعية		
تنمية الاراضى المخصصة لشركات تنمية وامدادها بالمرافق الداخلية مسئولية القطاع الاستثمارى	٢٣,٦٪	٣٪
عدد المشروعات الصناعية ، مسئولية القطاع الاستثمارى.	تم الترخيص لـ ١٨ مشروع	تم الترخيص لـ ١١ مشروع
عناصر البنية الاساسية الخارجية ، مسئولية الحكومة.	٦٦٪	٤٤٪
ب- المرحلة الأولى من الميناء المحورى		
الأرصفة والبنية المائية ، مسئولية الحكومة	١٠٠٪	٩٧٪
مجمع إنتاج صناعى والتجهيز للتصدير مسئولية الحكومة والقطاع الخاص،		لاتوجد خطة للترويج والتسويق حتى الآن

المصدر: المرجع السابق ص ٤٠.

× عدم دقة البيانات التى تم توفيرها للجهات الاستشارية والمكلفة بعمل دراسات مبدئية لجدوى المنطقتين ، بالإضافة إلى عدم تقدير الحجم الحقيقى للتحديات التنافسية للمناطق المماثلة فى إقليمى البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط ، مع عدم تقدير للتوقعات المستقبلية لتطور حجم التبادل التجارى الإقليمى والعالمى مع معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية فى مصر .

× لم يكن فى ذهن القائمين بتخطيط هاتين المنطقتين تحقيق الترابط والتكامل بينهما ، حيث تم تخطيط كل منطقة بمعزل عن الأخرى ، مما أدى إلى وضع مخططات طموحة سواء للميناء أو للمنطقة الصناعية بالمنطقتين ، تفوق القدرات المالية للدولة ، وأيضا قدرات شركات التنمية ، وقدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية فى ضوء الواقع الراهن للاقتصاد المصرى ، وبذلك ظل التنافس الشديد بين الدول على جذب هذه الاستثمارات ، وعدم الاستفادة من الوفورات التى توفرها كل منطقة للأخرى فى ضوء مزايا كل منطقة، بالإضافة إلى أهمية تحقيق التكامل والتنسيق بينهما

جدول رقم (١١)

إنفاق الحكومة على مشروعات البنية الأساسية

والمينائين فى منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد

عناصر البنية الارضية والمائية	شمال غرب خليج السويس			شرق بور سعيد		
	اجمالى التكلفة	المنصرف الفعلى	المقدر فى ميزانية ٢٠٠٢/٢٠٠٣	اجمالى التكلفة	المنصرف الفعلى	المقدر فى ميزانية ٢٠٠٢/٢٠٠٣
- المنطقة الصناعية						
طرق برية	٣٤	٣٤	-	٩٢	٦٢	٣-
طرق سكة حديد	١٠٠	٣٣	٦٧	١٥٠	٢٨	١٢٢
كهرباء	٢٢٥	١١٥	١١٠	٨٠	٢٢	٥٨
صرف صحى	٥٠٠	-	١٠٠	٤٢٠	-	٨٤
مياه	٢٦٠	٢٣٠	٣٠	٤٨	٣٢	١٦
- اجمالى تكلفة البنية الاساسية	١١١٩	٤١٢	٣٠٧	٧٩٢	١٤٤	٣١٠
الميناء (تكريك، أرصفة ، تشغيل)	٧١٥	٧١٥	-	١٢٧٥	١٢٧٥	-
إجمالى التكلفة الاستثمارية	١٨٣٤	١١٢٧	٣٠٧	٢٠٦٥	١٤١٩	٣١٠

المصدر : المرجع السابق ص ٥٠.

والابتعاد عن التنافس غير المفيد.

× افتقار مخططات كلا المنطقتين إلى الدراسات الخاصة بالبعد البيئى والجيوتقنى وتأتى أهمية هذه الدراسات لاسباب عديدة منها ، وجود شعاب مرجانية بساحل خليج السويس المقابل للمنطقة المختارة ، وفى ظل احتمالات النشاط الصناعى والملاحى المتوقع قد يؤدى ذلك إلى تدهور هذه الشعاب المرجانية . وحيث ان منطقة شمال غرب خليج السويس منطقة نشاط زلزالى وسيول ، لذلك يجب عمل تصميم خاص لاسوار المنشآت الصناعية التى سوف تقام فى هذه المنطقة ، كما أن ميناء العين السخنة يقع على امتداد

أحد هذه الفوالق ، الأمر الذى يشكل خطورة لمنشآت الميناء فى حالة وقوع هزات أرضية ، إلا إذا أخذ ذلك فى الحسبان عند إقامة منشآت الميناء . أيضا يؤثر موقع المنطقة الصناعية بشرق بور سعيد على مجموعة من الأنشطة التى يتعارض وجودها مع وجود المنطقة الصناعية، فمثلا وجود الاستزراع السمكى بالمنطقة سوف يتأثر بالصرف الزراعى والصناعى بما يحمله ذلك من ملوثات كيماوية ، وتقع المنطقة الصناعية بشرق بور سعيد فى موقع وسطى بين محمية الزرانيق وأشتوم الجميل وهى الجزء الشرقى من بحيرة المنزلة ، وهذا المكان تتنقل عبره الطيور المهاجرة بينهما ، لذا فان وجود المنطقة الصناعية بين هاتين المنطقتين سوف يكون له تأثير سلبى على هذه المحميات ، هذا بالإضافة إلى قرب المنطقة الصناعية من سبخة الملاحة والتى يمكن اعتبارها امتدادا لبحيرة البرد ويل والتى بها نوعيات متميزة من الأسماك.(١٩)

مما سبق يتضح أن هاتين المنطقتين تواجهان مشاكل ومعوقات ، فى أول خطواتهما ، أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرغوبة منهما حتى الآن ، كما تؤدى إلى إهدار موارد الدولة ، الأمر الذى يجب معه اتخاذ خطوات عاجلة لإيجاد حلول سريعة لهذه المشاكل ، كما أن عدم وجود خطة واضحة تبين المراحل المختلفة لانشاء هاتين المنطقتين وتوقيت البدء والانتهاء من كل مرحلة ، و عدم وجود سياسة ترويج وتسويق ، يؤدى إلى عدم وضوح الرؤية لتحقيق الآمال المعقودة على مثل هاتين المنطقتين.

٤-٢-٣ مقترح لخريطة صناعية لهاتين المنطقتين تتضمن الصناعات المقترحة

أ- أهم العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار لاقتراح خريطة صناعية:

× اتجاهات وأهداف الدولة حسب المرحلة التى يمر بها الاقتصاد ، والإمكانيات التى تتمتع بها المنطقة من حيث الموارد الاقتصادية والموقع الجغرافى ، وتوافر البنية الأساسية ذات المستوى العالمى .

× نوعية الطلب فى السوق الخارجى ، ومدى إمكانية الحصول على تسهيلات جمركية أو غير جمركية مع الدول العربية والأجنبية والتكتلات الاقتصادية المحيطة بالمنطقة .

× حجم الطلب فى السوق المحلى سواء كان على سلع استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية .

× نوعية الصناعات من حيث المستوى التكنولوجى .

× نوعية العمالة حسب المهارة والكثافة .

وفيما يلى تطبيق هذه العوامل على الاقتصاد المصرى:

أهم اتجاهات وأهداف المرحلة الاقتصادية الراهنة للاقتصاد المصرى

- زيادة وتشجيع الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية لزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ولتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات .

- زيادة الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية ، وذلك بتشجيع صناعات الإحلال محل الواردات فى مجالات الصناعات الوسيطة والرأسمالية من المواد الخام المتوافرة بمصر.

- رفع المستوى التكنولوجى المستخدم فى الصناعات المصرية ، بما يدفع لزيادة الطلب عليها فى السوق المحلى والخارجى ويساهم فى بناء القدرات البشرية المصرية

- التخفيف من معدلات البطالة فى مصر ، وذلك بزيادة نسبة الصناعات كثيفة العمالة

ولتطبيق ذلك على منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد يستلزم الأمر التعرف على أهم الإمكانات التى تتمتع بهما المنطقتين محل الدراسة ، أو المناطق المحيطة بهما واستنباط أهم الصناعات ذات الوزن النسبى المرتفع لتوطينها فى كل من المنطقتين.

الموارد الاقتصادية المحلية

تتميز المنطقتين بالعديد من الموارد الاقتصادية التى يمكن من خلال استخدامها إقامة أنواع عديدة من الصناعات ، التى يمكن تصديرها ، أو إنتاج سلع تحل محل الواردات مما يكون له أثر إيجابى فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وتخفيض نسبة البطالة ، وتتمثل هذه الموارد فى الموارد الزراعية المتواجدة حالياً فى المحافظات المحيطة بالمنطقتين ، بالإضافة إلى قرب الانتهاء من عمليات استصلاح واستزراع حوالى ٧٠٠ ألف فدان بمحافظات القناة وسيناء (٤٠٠ألف فدان على ترعة الشيخ جابر شرق القناة بسيناء ، و٤٠ ألف فدان على ترعة الشيخ زايد بالإسماعيلية) ، هذا بالإضافة إلى مناطق الاستصلاح غرب قناة السويس لكل من محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس .

أما بالنسبة للموارد التعدينية والمعدنية والبترولية فهى تتمثل فى الرخام والجبس والجرانيت ، والرمال البيضاء والحجر الجيرى والكاولين والتلك والفلسبار ، الالمنيت والكوارتز والزيركون والبترول والأملاح والرمال الخشنة والطينة الحرارية . وتستخدم هذه الموارد فى كثير من الصناعات مثل الخلايا الشمسية والصناعات الإلكترونية الحديثة ، والتشييد والبناء والتكسيات المعمارية ودرج السلالم و وتبليط الأرضيات و صناعة الموزايكو، والعمل التشكيلى وصناعة الزجاج والبلور وصناعة السيراميك والحراريات وصناعة البلاستيك وصناعات البتروكيماويات .

نوعية الطلب فى السوق الخارجى

فى ضوء دراسة هيكل التجارة الخارجية لمصر ، نجد أن هناك سلعا تقليدية لها سوق عالمى وسلع غير تقليدية دخلت بالفعل الأسواق العالمية ولقيت قبولا فيها ، مثل الغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ، الحاصلات الزراعية بأنواعها ابتداء من الحاصلات الحقلية إلى المنتجات البستانية ، مواد التشييد والبناء ، والحديد والصلب ، الصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية . أما بالنسبة للمنتجات المعدنية والهندسية مثل مكونات السيارات ، الصناعات الخشبية ،المنتجات الجلدية ، البرمجيات ومنتجات الملكية الفكرية ، فهذه المنتجات لا تسهم حاليا بنسبة كبيرة فى التصدير ولكن هناك إمكانيات كامنة تتمتع بها هذه المنتجات ولم تستغل بعد[٢٠]. هذا بالإضافة إلى أن الاتفاقيات الإقليمية التى تمت بين مصر والعديد من الدول سواء كانت عربية أو غير عربية وتعطى لمصر مزايا جمركية أو غير جمركية لأنواع معنية من السلع مثل (بعض السلع الغذائية والكيماوية والمستحضرات الدوائية و المنتجات المعدنية ... الخ) [٢١]، قد تشكل ميزة لهاتين المنطقتين لما تتمتعان به من ارتباطهما بموانئ قريبة من هذه الأسواق ، بالاضافة إلى وقوعهما فى مسار الخطوط البحرية العالمية .

حجم الطلب فى السوق المحلى

لاشك أن السوق المحلى يعانى من مشاكل عديدة تتمثل فى نقص المعروض من سلع لها أهمية إستراتيجية خصوصا بالنسبة لمستلزمات الإنتاج ، مما يؤدى إلى الاستيراد من الخارج لتعويض هذا النقص سواء من حيث الجودة والسعر والكميات وتوافرها فى الوقت المناسب . و فى ضوء هذه المشاكل ومن خلال الإمكانيات المتاحة فى هاتين المنطقتين يمكن إنشاء صناعات تحل محل

الواردات لمستلزمات الإنتاج مما يسد الفجوة الموجودة فى هذا السوق ، وبما يمكن من تخفيض حجم الواردات ، بالإضافة إلى إمكانية الإنتاج بتكاليف منخفضة خصوصا إذا أنتجت هذه الصناعات بجودة مماثلة للمستورد وبسعر منخفض أو مقارب لسعر المستورد .

نوعية الصناعات من حيث المستوى التكنولوجى

يعتبر رفع المستوى التكنولوجى للأنشطة الاقتصادية هدفا رئيسيا ، لما له من تأثير إيجابى على الاقتصاد الوطنى . وتختلف الصناعات من حيث مستواها التكنولوجى المطلوب ، وأيضا من حيث إمكانية الحصول على حق المعرفة . فبعض الصناعات تتميز بإمكانية الحصول على التكنولوجيا المستخدمة فيها . فى حين أن صناعات أخرى يصعب الحصول على التقنيات المستخدمة أو حق المعرفة وبراءة الاختراع فى تصنيع المنتج ذاته . لذا فإنه فى ضوء نوعية الاستثمارات الأجنبية المتوقعة لهاتين المنطقتين ، فإنه يمكن الاستفادة من التكنولوجيا التى تقدمها هذه الاستثمارات (إدارية ، أو تنظيمية ، أو فنية) .

نوعية العمالة حسب المهارة والكثافة

إن رفع المستوى الاقتصادى ، لابد أن يتزامن مع رفع مستوى المهارة للعمالة المستخدمة ، أيضا يمثل هدف تخفيض معدلات البطالة مطلبا أساسيا للدولة ,لذا فان التركيز على اختيار الصناعات المطلوب توطنها يجب أن يوازن بين الصناعات التكنولوجية المتقدمة والصناعات كثيفة العمالة لما لهما من أهمية فى المنطقتين محل الدراسة . وعلى هذا فان دور هاتين المنطقتين فى خلق فرص عمل غير تقليدية يمثل أحد الأهداف الهامة .

ب ـ ملامح الخريطة الصناعية لمنطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد

كما سبق ذكره عند وضع ملامح الخريطة الصناعية لأى منطقة ، لابد أن يؤخذ فى الاعتبار الأهداف القومية للدولة ، ومدى قدرة الصناعات المقترح توطنها على تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال تقدير أوزان نسبية لهذه الأهداف ووزن ترجيحى لقدرة الصناعة على تحقيقها . وعليه فإن الأهداف القومية التى تم أخذها فى الاعتبار عند عمل الخريطة الصناعية لمنطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد كانت كالتالى :

- زيادة كميات وأنواع المنتجات المصرية المصدرة للخارج، مع التنويع الجغرافى

- زيادة وتوسيع اعتماد الصناعة المصرية على مستلزمات الإنتاج المحلية . من خلال الاستفادة من المواد الخام المتوافرة بالإقليم كمستلزمات إنتاج أولية .

- زيادة ترجيح الصناعات كثيفة العمالة، لخفض نسبة البطالة .

- رفع المستوى التكنولوجى للصناعة المصرية .

وقد أعطى لكل هدف من الأهداف السابقة أوزان ،(فى ضوء الاتفاقيات التى تم توقيعها ، وأهداف التجارة الخارجية لمصر). ويوضح جدولى (١٢) ، (١٣) الصناعات المقترحة ، وقد أعطى لكل صناعة وزن ترجيحى فى ضوء مدى توافر مستلزمات الإنتاج المحلية الخاصة بها ، واستيعاب حجم العمالة والمستوى التكنولوجى للصناعة من حيث مستوى المهارة المطلوبة للعامل وقدرتها على إضافة تكنولوجيا جديدة للصناعة . وقد تم بحث هذه الأوزان على المستوى الإقليمى فى المحافظات التى تتواجد فيها المنطقتين.

وبتحليل هذه المعاملات وحساب الوزن النسبى لكل نشاط صناعى مع أخذ طبيعة كل من المنطقتين فى الاعتبار، ودرجة قرب كل منهما من محاور التنمية والتى لها تأثيرها فى تكييف القوام والمقومات الاقتصادية لهاتين المنطقتين . فقد خلص البحث إلى أن أهم الأنشطة المقترحة التى يمكن توطينها فى هاتين المنطقتين سوف تختلف بعض الشىء عن بعضها .

فنجد أن منطقة شرق بور سعيد تفتقر إلى وجود موارد تعدينية ومعدنية وبترولية ما عدا الملح والغاز الطبيعى . وكلاهما يعتبر عنصرا هاما من مستلزمات إنتاج أولية لصناعات عديدة مثل الصناعات الكيماوية والأسمدة والبتروكيماويات . هذا بالإضافة إلى استخدام الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة

وتتميز منطقة شرق بور سعيد بقربها من مناطق الاستصلاح والاستزراع بمحافظتى شمال سيناء والإسماعيلية ، مما يساعد على إقامة العديد من الصناعات الغذائية . أيضا فإن مجاورتها لبحيرة البلاح وبحيرة البردويل بما يتميزان به من استزراع وصيد نوعيات معينة من الأسماك المطلوبة فى الأسواق الأوروبية ، يعزز الاقتراح بتوطين الصناعات الغذائية والزراعية والسمكية بالإضافة

للصناعات القائمة حاليا فى المنطقة مثل صناعة المستحضرات الدوائية ، و الصناعات الكيماوية التى هى امتداد للوضع الصناعى الراهن بمحافظة بور سعيد ، ولها طلب فى السوق الخارجى ،و كذلك الصناعات الإلكترونية والتى من المحتمل أن يضطلع بها شركات عالمية لنقل الخبرة وتسويق الإنتاج . كل هذه الصناعات سوف تحتل مركزا متقدما بالنسبة لأهمية توطنها فى منطقة شرق بور سعيد . وعموما يجب أن يراعى عند وضع الهيكل الصناعى أن يكون على شكل الصناعات العنقودية حتى يتوافر التكامل والترابط بين أنشطة هذه المنطقة مع التركيز على الصناعات المطلوبة فى السوق العالمى وبصفة خاصة الدول التى وقعت معها مصر اتفاقيات ، لذا فإن أهم ملامح الخريطة الصناعية لمنطقة شرق بور سعيد تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١٢)

أهم ملامح الخريطة الصناعية لمشروع شرق بور سعيد

الصناعات	أنواع الأنشطة
الصناعات الكيماوية	الورنيش والدهانات ، أحبار ، بطاريات جافة ، زيوت عطرية
المستحضرات الدوائية	أدوية بشرية وبيطرية
الصناعات الغذائية	الألبان ,تصنيع اللحوم ، تصنيع الفاكهة ، زيت الزيتون ، تجميد وتجهيز وتصنيع الأسماك
الإلكترونيات	الخلايا الشمسية وشاشات الكمبيوتر .. الخ
التشييد والبناء	الأدوات الصحية
الغزل والنسيج	الملابس الجاهزة

المصدر : المرجع السابق- ص ١٣٠- ١٣٢ .

أما بالنسبة لمنطقة شمال غرب خليج السويس ، فهى مرتبطة إلى حد كبير بالصناعات التى تعتمد على توافر المواد الخام التعدينية والبترولية حيث تتميز المنطقة بتوافرهذه الموارد سواء فى محافظات السويس وسيناء والبحر الأحمر ، إلا أنها تفتقر إلى الموارد الزراعية فيما عدا مصايد الأسماك من خليج السويس وسواحل البحر الأحمر.وعليه فإن الصناعات التى يقترح توطينها فى المنطقة يمكن أن تكون على النحو التالى :

- صناعات مرتبطة بالمواد الخام مثل الصناعات التعدينية والمعدنية والكيماويات والغذائية .
- صناعات مكملة لصناعات قائمة فى محافظة السويس عامة ومنطقة عتاقة الصناعية خاصة

- صناعات تمثل كل منها نواه عنقودية فى المنطقة ، وهى الصناعات التى تتواجد بالفعل فى كل قطاع من قطاعات التنمية (فى منطقة شمال غرب خليج السويس) مثل صناعات الحديد والصلب، الأسمدة وصناعات السجاد والبتروكيماويات والسيراميك ، على هذا فانه يجب أن تتوطن صناعات مكملة لكل نواة عنقودية على مستوى هذه القطاعات فى المرحلة التعميرية الأولى . ويبين الجدول رقم (١٣) أهم ملامح الخريطة الصناعية لمنطقة شمال غرب خليج السويس.

جدول رقم (١٣)

أهم ملامح الخريطة الصناعية لمنطقة شمال غرب خليج السويس

الصناعات	أنواع الأنشطة
الصناعات الغذائية	صناعات أدوات ومراكب الصيد
الكيماويات وبتروكيماويات	أسمدة ، كيماوية عضوية ، ورنيش ودهانات ، أحبار ، تجهيز نهائى
المستحضرات الدوائية	للنسيج بطاريات جافة ، زيوت عطرية ، بلاستيك ، إطارات
الغزل والنسيج	أدوية بيطرية وبشرية
الصناعات المعدنية	تجهيز وغزل الألياف وسجاد
	ألواح وصفائح ألمونيوم ، مقابض أوراق وقدد رقيقة من ألمونيوم ، أوعية
تشييد وبناء	من ألمونيوم لتعبئة الغاز، مسامير رقائق ، مواسير حديد وصلب
إلكترونيات	السيراميك ، عنابر جاهزة ، أدوات صحية ، خزف وصينى
الصناعات الهندسية	صناعات الخلايا الشمسية ، وأجزاء الكمبيوتر
	جرارات زراعية ، فلاتر سيارات عربات، آلالات ومعدات زراعية مكانس
	كهربائية ، أجهزة لتصوير المستندات، غسالات ،مناشر ، أمواس وآلات
	حلاقة ، معدات غزل ونسيج ، قطع غيار إلكترونية ، مكيفات هواء ،
	آلات موسيقية

المصدر : المصدر : المرجع السابق- ص ١٣٣-١٣٦.

ويقترح أن يتم تطبيق هذا الهيكل الصناعى لمنطقتى شرق بور سعيد وشمال غرب خليج السويس على مراحل عمرانية بحيث تتكامل كل مرحلة ثم تتواصل مع المرحلة التى تليها فى ضوء الوضع الراهن لتوزيع الأراضى بين قطاعات التنمية وفى ضوء ما تسفر عنه كل مرحلة من عوائد اقتصادية.

الأنشطة الاقتصادية الأخرى

هناك أنشطة اقتصادية وخدمات عامة لابد وأن تتوافر وتتزامن مع تنفيذ هيكل النشاطات

المقترح توطينه. ويعتبر وجود هذه الأنشطة بمثابة عمود فقرى للمنطقة ، حتى يستمر المشروع ويتطور وتتمثل أهم هذه الأنشطة فى : الأنشطة المالية (بنوك- تأمين - أنشطة مالية أخرى) التخزين والنقل والمطاعم وخدمات الأعمال والمدارس والمستشفيات ... الخ . وهكذا فإن رسم منظومة للأنشطة الاقتصادية لابد أن يأخذ فى الاعتبار الأنشطة الصناعية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى حتى تتكامل الصورة الاقتصادية للمنطقتين[٢٢] .

نتائج وتوصيات البحث

١- يمثل تهئية الاقتصاد لجذب وتشجيع الاستثمارات هدفا أساسيا تسعى الدول لتحقيقه، ويمثل إنشاء المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة أحد أشكال جذب وتشجيع الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة فى الاقتصاد . وقد تبين من خلال دراسة بعض هذه المناطق فى عدد من الدول ، أن تأثير هذه المناطق على اقتصاديات الدول التى أقيمت فيها قد اختلف من دولة لأخرى .

٢- نظرا لما تتمتع به مصر من موقع جغرافى فريد ، وسعى الدولة لجذب الاستثمارات فقد تم إقامة عدد من المناطق ذات الطبيعة الخاصة والحرة ، بهدف جذب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية التى تعمل على سرعة اندماج الاقتصاد المصرى فى البيئة العالمية الجديدة من خلال إنشاء صناعات تتمتع بتكنولوجيا متقدمة (إدارية، أو تنظيمية ، أو فنية) ، وزيادة الصادرات، وتقوية العلاقات بين منشآت هذه المناطق والمنشآت فى باقى الاقتصاد .

٣- تبين من الدراسة ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات ، الأمر الذى تمثل تمثل فى تراجع صافى الاستثمارات المباشرة من ١.١ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

٤- توصلت تحليلات الدراسة إلى أن الواقع الفعلى الذى أسفرت عنه المناطق الحرة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ هو تحقيق عجز صافى إلى إجمالى العجز الكلى لميزان التجارى السلعى على المستوى القومى خلال الفترة من ١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٠ ، كذلك ارتفاع نسبة صادرات هذه المناطق إلى السوق المحلى (وليس للسوق العالمى) حيث تراوحت هذه النسبة من ٦٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ ، إلى ٤٦٪ عام ٢٠٠٠ ، ايضا ضعف نسبة صادرات السوق المحلى إلى هذه المناطق حيث بلغت

حوالى ٤٪ ، ٩,٥٪عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٠ على التوالى .

٥- على الرغم من الهدف الأساسى من إقامة هذه المناطق هو جذب الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن ما تحقق هو العكس ، حيث ساهمت الاستثمارات الوطنية بنحو ٦٦٪ من إجمالى استثمارات هذه المناطق ، فى حين ساهمت الاستثمارات الأجنبية بحوالى ١٦٪ فقط من إجمالى هذه الاستثمارات .

٦- يتمثل الهدف الأساسى من إقامة هذه المناطق ، فى زيادة وتنويع الصادرات المصرية بصفة عامة ، والصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية بصفة خاصة ، إلا انه يلاحظ أن هيكل الأنشطة فى هذه المناطق لا يختلف عن هيكل الأنشطة السائد فى باقى الاقتصاد ، أما الصناعات التى تتمتع بقيمة مضافة عالية التى كان يستهدف إقامتها فى هذه المناطق مثل الصناعات الإلكترونية ، والآلات الدقيقة فلم تظهر فى الهيكل الصناعى لهذه المناطق .

٧- أيضا يمثل هدف خلق فرص عمل جديدة ، أحد أهداف إقامة المناطق الحرة فى مصر ، إلا انه ما تم توفيره من وظائف فى هذه المناطق هو ٦٨ ألف فرصة عمل ، وهذا يمثل مساهمة محدودة للغاية.

٨- تبين من الدراسة أن منطقتى شمال غرب خليج السويس ، وشرق بور سعيد تواجهان مشاكل ومعوقات تمثل أهمها فى عدم وجود خطة صناعية واضحة ، سواء على مستوى قطاعات التنمية(شركات التنمية) ، أو خطة تكاملية صناعية بين المنطقتين .

٩- تتمتع منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد ، بموقع جغرافى فريد ، وموارد اقتصادية يمكن استخدامها فى إقامة العديد من الصناعات ، مما يكون له أثره الإيجابى على هاتين المنطقتين ، وعلى الاقتصاد ككل .

١٠- خلصت الدراسة إلى أن كل من منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد تتمتع بخصوصية ،لذا فإن الصناعات المقترح إقامتها سوف تختلف فى كلا المنطقتين بناء على هذه الخصوصية . فمثلا يقترح أن تتوطن فى منطقة شرق بور سعيد الصناعات الغذائية والزراعية والسمكية ، بالإضافة إلى الصناعات الدوائية والكيماوية التى هى امتداد للوضع الصناعى الراهن فى محافظة بور سعيد ، وكذا الصناعات الإلكترونية التى يمكن أن تضطلع بها شركات عالمية للاستفادة من خبراتها فى هذا المجال وقدرتها على التسويق .

أما منطقة شمال غرب خليج السويس ، فهى مرتبطة إلى حد كبير بالصناعات التى تعتمد على توافر المواد الخام التعدينية والبترولية . وعموما يجب أن يراعى عند وضع الهيكل الصناعى فى هاتين المنطقتين أن يكون على شكل صناعات عنقودية حتى يمكن تحقيق التكامل والترابط بين الصناعات المقترحة والصناعات المتواجدة فى محافظات هاتين المنطقتين .

١١- لابد من وضع خطة واضحة ، واعادة تنظيم للمناطق الحرة فى مصر ، ومتابعة إنتاج المشروعات التى تتوطن فيها ، وان تكون هناك علاقة مستمرة بين الجهات المسئولة عن هذه المناطق و المستثمرين ، وذلك لمراجعة ومتابعة المشروعات التى استهدفها المستثمرون مع ما تم تحقيقه بالفعل ، وذلك من خلال جهة إشراف ورقابة لهذه المشروعات ، وأيضا متابعة حركة إنتاجهم بين السوق المحلى والأسواق الخارجية .

١٢- فى ظل العجز فى الميزان التجارى لهذه المناطق، لابد من عمل دراسة ومتابعة للمشروعات المقامة فيها و التى تحقق هذا العجز والتعرف على أسبابه ،(وذلك لكل مشروع على حدة) ، والعمل على مساعدة هذه المشروعات فى إيجاد الحلول الملائمة لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، أما المشروعات التى يظهر من خلال دراسة أوضاعها أنها تتلاعب فيجب إلغاء أى مزايا تحصل عليها فى ظل قوانين هذه المناطق، أو حتى إلغاء الترخيص لها للعمل فيها .

١٣- ضرورة العمل على تقوية الروابط بين هذه المناطق وباقى الاقتصاد ، وذلك من خلال تفعيل الأدوار التى يقوم بها كل من الدولة والمشروعات فى المناطق الحرة، والمشروعات فى الاقتصاد المحلى.

١٤- أما بالنسبة لمنطقة شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد فان أحد أهم العوامل التى تسهم فى نجاح هاتين المنطقتين هو إنشاء جهة مختصة لادارة ومراجعة الشروط البيئية وتقدير الأثر البيئى على البيئة الطبيعية والبشرية . أيضا لابد من مراعاة الشروط البيئية العالمية فى جميع مراحل إنتاج المنتجات سواء كانت زراعية أو صناعية أو حتى مواد خام .

١٥- تبين من البحث أن معظم المناطق الصناعية الحرة خاصة فى آسيا تدار بواسطة قطاع الأعمال أو بواسطة القطاع العام كما فى موريشيوس ، وهى من أنجح المناطق على مستوى العالم من حيث الأداء ، فقد تميز أداء إدارة هذه المناطق بالمرونة والتدريب على الإدارة الحديثة والوعى بطرق

وأساليب الإدارة المتقدمة، مع اعتبار تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسى . لذا نظرا لأهمية ما تتمتع به منطقتى شمال غرب خليج السويس وشرق بور سعيد من موقع مميز وموارد طبيعية وزراعية ، فلكى يتم الاستفادة من هاتين المنطقتين الواعدتين ، لابد من وجود ادارة واعية ومرنة ومخلصة ، حتى تدفع بهاتين المنطقتين إلى المستوى العالمى مما يعود بالفائدة على المستثمرين والاقتصاد ككل .

الهوامش

(1) Zafiris Tzannatos& Takayoshi Kusago ," Export Processing Zones : A Review in Need of Update " **Discussion Paper No. 9802 World Bank** , Annex 2,Jan . 1998 .

(٢) معهد التخطيط القومى، "دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات " ، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٤) اكتوبر ١٩٩٦** ، ص ١٤٢ . ٩٢ . ٤٣ .

(3) Zafiris Tzannatos& Takayoshi Kusago ,. **Op. Cit.**, p. 9 .

(4) Booz Hamilton " **Suez Special Economic Zone , Conceptual Planning** " pp. 128-129 , June 2000 , Cairo.

(٥) محمد توفيق ، "المناطق الصناعية الحرة ,نظرة تحليلية من واقع خبرة بعض الدول "، UNDP ص ١٤-١٧ ،دراسة غير منشورة، مايو ٢٠٠٢.

(6) North Gulf of Suez , **Special Economic Zone ,A Survey of the Location Strategy Process of Multinationals** " , Dar Al Handssia , Cairo , Dec., 1997 .

(٧) ايمان محمد أحمد ، "**ملخص دراسة عن تجارب أهم المدن الصناعية الكبرى فى آسيا**" ، الشركة المصرية الصينية ، ص ١٧-٢١ دراسة غير منشورة ١٩٩٩.

وقد قامت الحكومة المصرية بالاتصال بالمسئولين فى حكومة الصين للاستفادة من هذه التجربة الناجحة ، وايضا الاشتراك مع شركة تيدا فى نقل تجربتها بما يتناسب مع الظروف المصرية فى القطاع الثالث بشمال غرب خليج السويس ، وقد شاركت بنسبة ١٠٪ فى رأس مال (الشركة المصرية الصينية) .

(٨) لمزيد من التفصيل انظر ،

Japerson F. 1995 " Private Foregin Investment in Developing Countries " **Occasional Papers No., 59 International for Economic Growth** .

Oshikooya, T. 1994 " Macroeconomics Determinants of Domestic Private Investment in Africa : An Empirical Analysis " . **Economic Development &**

Cultural Change .

لبنى عبد اللطيف ، "عدم التأكد من عناصر البيئة الاقتصادية وأثره على الاستثمارات والنمو فى الاقتصاد المصرى " ، **مؤتمر النمو والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد ٤-٦ مايو ١٩٩٨** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

(٩) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، المجلد الرابع والخمسون ٢٠٠١.**

(١٠) البنك المركزى المصرى ، **النشرة الاحصائية الشهرية العدد رقم (٧٦) ، يوليه٢٠٠٣.**

(١١) نيفين كمال حامد ، **ادارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر** - معهد التخطيط القومى - دراسة تحت النشر.

(١٢) البنك المركزى المصرى ، **المجلة الاقتصادية ،١٩٩٩/٩٨ ،٢٠٠٠/٢٠٠١.**

(١٣) معهد التخطيط القومى ، " دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات ،مرجع سابق، مشروع قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة " مجلس الوزراء، الامانة العامة ، ٢٠٠٢.

(١٤) حسب بمعرفة الباحث من ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ديسمبر ٢٠٠١.**

(١٥) على صبرى يس ، " **التكوين الهيكلى الإدارى والتنظيم المؤسسى وادارة الموارد بمنطقتى الدراسة شمال غرب خليج السويس - شرق التفريعة بور سعيد** " ، وزارة التخطيط ،UNDP ،فبراير ٢٠٠٢ .ص ٢٣، ٢٥، ٣١ .

(١٦) " **مشروع قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة** " مجلس الوزراء ، الامانة العامة ٢٠٠٠.

(١٧) **المرجع السابق.**

(١٨) **المرجع السابق** ص ٣٠-٣٢ .

(١٩) **المرجع السابق** ص ٥٦- ٥٨ .

(٢٠) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، **إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الأولى ، ص ٢٥-٢٦ ، أغسطس ٢٠٠١ .**

(٢١) وزارة التجارة الخارجية ، **إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الثانية ، ص ٢١٦-٢٢١، مارس ٢٠٠٣ .**

(٢٢) **المرجع السابق** ص ١٥٠-١٥٥ .